المحاورات النحوية في أمالي الزجاجي

(دراسة وتحقيقًا ونقدًا)

الدكتورة زينب بنت أسعد هاشم بن محمد سبّاك

الأقسام الأدبية - كلية التربية للبنات بالرياض

المقدمـــة :

تكاد تُجمع الروايات على أن رسم المصحف هو من صنيع أبي الأسود الدؤلي. ولقد درج مؤلفو الطبقات على تقسيم الأطوار التي مرّ بها النحو إلى أربعة أطوار هي :

الأول : طور الوضع والتكوين :

وقد اشتغل فيه طبقتان من البصريين بعد أبي الأسود الدؤلي. وكانت الطبقة الثانية أكثر عدداً من الأولى حيث أضافت كثيراً من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينها ومع غيرهم أيضاً. ومن أشهر رجال هذه الطبقة : عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ).

وقد كانت المحاورات ـ غالباً ـ هادئة بعيدة عن الحدة والانفعالات.

الثاني : طور النشوء والنمو.

الثالث : طور النضج والكمال.

وقد اشتركت في هذين الطورين الأخيرين مدرستا البصرة والكوفة من عهد الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ وقيل ١٧٤هـ) شيخ الطبقة الثالثة من البصريين، وأبي جعفر الرؤاسي.

وظهرت في هذين الطورين المنافسة الشديدة بين رجال المدرستين بصورة واضحة؛ حيث اجتهد كلٌّ في تأييد مذهبه حرصاً على الفوز بالغلبة والظهور على الآخر.

وفي الطور الثالث شمّر الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية البلدية، وكان حادي عيسهم في البصرة أبو عثمان المازني، وأبو عمر صالح الجرمي، وأبو محمد التوزي، وأبو علي الجرمازي، وأبو حاتم السجستاني، والرّياشي، والمبرد،

وغيرهم. وفي الكوفة: يعقوب بن السكيت، ومحمد بن سعدان، وثعلب، والطوال، وغيرهم.

وكثيراً ما جمعت الفريقين بغداد بين حين وآخر على تعصب كل لمذهبه، وانتقال هذا التعصب لمن يشايعهما؛ فكانت مناظرات وإفحامات تقضُّ المضاجع، وتحزُّ في النفوس، حتى تلاقيا أخيراً وتوطَّنا بغداد على ضغن في القلوب، أذهبه تعاقب الأيام وانقراض المتنافسين شيئاً فشيئاً[1].

الرابع: طور الترجيح:

وهو طور المذهب البغدادي الذي ظهرت بواكيره في أواخر القرن الثالث الهجري على مرأى المتنازعين من الفريقين في الدور الأخير من أدوار سجالهم. واستمر هذا المذهب حتى منتصف القرن الرابع حيث ضعفت الدولة العباسية.

وقد نظر البغداديون في المذهبين البصري والكوفي، وأكملوا ما فات السابقين. ومن أهم خصائص مذهبهم الترجيح بين المذهبين وانتقاء الأقوى لذا خَفَّتْ حدة العصبية[2]. وقد ظهر جيل من النحاة أخذ عن البصريين وعن الكوفيين، فقلَّ التعصب حيث وازن بين المذهبين وأنشأ مذهباً جديداً أو انتقى منهما. ومن هؤلاء أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ وقيل ٣٣٧هـ أو ٣٣٩هـ). حيث أورد في كتابه الإيضاح جملة من العلماء البصريين والكوفيين وآخرين ممن جمعوا بين المذهبين، تتلمذ عليهم ونهل من علمهم[3].

لقد ألف الزجاجي في علوم اللغة والأدب مؤلفات كثيرة، عرض في بعضها المحاورات التي دارت بين عالمين أو أكثر حول مسألة علمية أو أكثر. من تلك المؤلفات: (مجالس العلماء)، و(الأمالي).

وللمحاورات ـ أيا كان أسلوبها ـ أثر كبير في تحديد مذاهب المتحاورين وتحقيق الفائدة العلمية.

وهي طريقة شائعة لدى السلف من العلماء، إذ بها يتم بسط القول في بعض المسائل في مجالس اجتمعوا فيها بحضرة ذي سلطان أحياناً.

والمحاورة هي: المجاوبة، ومراجعة المنطق والكلام في المخاطبة. وهم يتحاورون، أي: يتراجعون الكلام[4].

ولما كان للمحاورات عامة التي تدور بين عالمين أو أكثر فائدة علمية، فقد عزمت على دراسة المحاورات النحوية التي دارت بين عالمين أو أكثر مواجهةً في مجلس واحدٍ بدءاً بكتاب (أمالي الزجاجي)، باستقصائها ثم تحليلها وبيان موقف الزجاجي عند إيراده لتلك المحاورات، مع مقارنة آرائه الواردة في الأمالي ببقية كتبه الأخرى. ثم الترجيح بين الآراء الواردة في المحاورة بالأدلة العلمية.

ولم أجد - في بادىء الأمر - مَنْ تطرق إلى هذا النوع من المسائل العلمية وفصل القول فيه إلى أن انتهيت من الكتابة في هذا الموضوع، ثم تبين لي أن هناك مؤلفاً في المجال نفسه عنوانه: (النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري عرض ونقد) للدكتور محمد آدم الزاكي.

وبعد الاطلاع عليه وجدت اختلافاً في الترجيح والفصل في المسألة موضوع الحوار في بعض المحاورات، كما أنه لم يفصل القول في بعض القضايا الجزئية الواردة في هذه المحاورات. وقد أوردت آراءه التي لم أتفق معه فيها، والرد عليه.

وقد اعتمدت في الدراسة - بعد الله - على أمالي الزجاجي بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون الذي عني بجمع النصوص التي عُزيت إلى الأمالي الثلاثة؛ الصغرى والوسطى والكبرى وما ورد منها دون قيد في ملحقات ذيّل بها نسخة الكتاب الذي رجّح أنه الأمالي الوسطى[5].

وعدد المحاورات التي وردت فيها سبع محاورات؛ منها ثلاث محاورات دارت بين علماء من المدرستين البصرية والكوفية، وثلاث كانت بين رجال مدرسة واحدة وواحدة بين نحوي وأمير هاشمي.

أولاً : المحاورات التي دارت بين علماء المدرستين البصرية والكوفية :

١ ـ محاورة الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد :

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي : أخبرنا أحمد بن الحسين المعروف بابن شقير النحوي، وعلي بن سليمان الأخفش قالا : أخبرنا أحمد بن يحيى ثعلب، قال :

كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد، وكانا ملازمين له، يقيمان بإقامته، ويظعنان بظعنه، فأنشد الكسائي :

أنَّى جَزَوا عامرا سوءى بفعلِهِم ... أم كيف يجزونني السوءى من الحسن
أم كيفَ ينفَعُ ما تُعطي العَلوقُ به ... رِئمانُ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبنِ[٦]

فقال الأصمعي : إنما هو رئمانَ أنفٍ، بالنصب. فقال له الكسائي : اسكت ما أنت وذاك، يجوز: رئمانُ أنفٍ. ورئمانَ أنفٍ. ورئمانِ أنفٍ، بالرفع والنصب والخفض؛ أما الرفع فعلى الردّ على (ما). لأنها في موضع رفع بينفع، فيصير التقدير: أم كيف ينفع رئمانُ أنفٍ. والنصب بتعطي، والخفض على الردّ على الهاء التي في به.

قال : فسكت الأصمعي. ولم يكن له علمٌ بالعربية، وكان صاحبَ لغةٍ لم يكن صاحبَ إعراب.

قال أبو القاسم رحمه الله : معنى هذا البيت أنه مَثَلٌ يُضرَب لمن يَعِدُك لسانه كلَّ جميل ولم يفعل منه شيئاً، لأن قلبه منطوٍ على ضدّه : كأنه قيل له : كيف ينفعني قولك الجميل إذا كنت لا تفي به. وأصله أن العلوق هي الناقة التي تفقد ولدها بنحرٍ أو موت. فيسلَخُ جلدُه ويُحشى تبنًا ويقدَّم إليها لترأمه، أي : لتعطف عليه ويدرّ لبنها فينتفع به : فهي تشمُّه بأنفها وينكره قلبها، فتعطف عليه ولا تُرسل اللبن. فشبَّه ذلك بهذا[٧].

وقد جاءت رواية الخبر في مجالس العلماء للزجاجي بأن الأصمعي قال : رئمانُ أنفٍ بالرفع[٨].

الدراسة والتحليل:

للنحاة آراء في تخريج الأوجه الإعرابية الثلاثة في (رئمان)، وهي:

١ - (رئمانَ أنفٍ) بالنصب:

ذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ) وابن الشجري[٩] (ت ٥٤٢هـ) إلى أنه مفعول به لتعطي.

وقد رجح ابن الشجري هذا الوجه؛ لأنه يصح به المعنى والإعراب[١٠].

وأجاز الفارسي (ت ٣٧٧هـ) نصب (رئمان) من ثلاث جهات:

أولها: على معنى: أم كيف ينفع ما تعطيه من رئمان أنفٍ، فَحُذِفَ الحرفُ وأوصِلَ الفعلُ.

وثانيها: أن يكون من باب (صُنْعَ ٱللَّهِ)[١١] و(وَعْدَ ٱللَّهِ)[١٢]. كأنه لما قيل: تعطي العلوقُ دلَّ على ترأم: لأن إعطاءها رئمان. فنصب (رئمان) على هذا الحد، لّما دلّ عليه (تعطي).

وثالثها: أن ينتصب على الحال، مثل: جاء ركضاً، ونحوه. ويُجعَل (تعطي) بمنزلة: تعطفُ، كأنه قال: أم كيف ينفع بما تتعطف به العلوقُ رائما، أي: كيف ينفع تعطّفها رائمة مع منعها لبنها[١٣].

ونصب (رئمان) بتعطي هو الوجه الظاهر من أوجه النصب[١٤].

٢ - (رئمانِ أنفٍ) بالجر:

والجر على البدل من الهاء في به. وهو قول الكسائي وثعلب والفارسي[١٥]. وابن الشجري[١٦].

وقد ألحق الهاء في (به)؛ لأن تعطي في معنى: تسمح به، بدليل قوله في آخر البيت: إذا ماضُنّ باللبن. والضَّنّ نقيض السماحة والبذل[١٧]. والهاء في (به) راجعة إلى (ما)، ولولا التضمين لقيل تعطيه[١٨].

وقد أورد الزجاجي في مجالس العلماء تعقيب أبي العباس على خفض (رئمان)، قال:

«وإذا خفض ردّه على الهاء التي في (به). والهاء مكني، ولا يردّ الظاهر على المكني.

وجاز ردّه هنا لتقدم ذكره اللبن؛ لأن العلوق قد تقدمت، وقد عُلمَ أن لها لبناً، فصار المكني لذلك كالظاهر. و(به) كناية عن اللبن»[١٩].

ورغم أن الزجاجي قد نص صراحة في كتابه الجمل على جواز إبدال الظاهر من المضمر والعكس[٢٠] إلا أنه لم يعقب على قول أبي العباس.

وإبدال الظاهر من المضمر الغائب جائز عند كثير من النحاة:

قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): وزعم الخليل أنه يقول: مررت به المسكينِ، على البدل، وفيه معنى الترحّم، وبدله كبدل: مررت به أخيك[٢١]. ونَقَل عن يونس (ت١٨٢هـ) قوله: «إن قال: ضربتُهُ، لم يقل إلا المسكينَ، يحمله على الفعل. وإن قال: ضرباني، قال: المسكينان، حمله أيضاً على الفعل وكذلك مررتُ به المسكينِ. يحمل الرفع على الرفع، والجر على الجر، والنصب على النصب[٢٢].

وبناء على ما تقدم فإن خفض (رئمان) على البدل من ضمير الغائب في (به) جائز بلا ضعف.

٣ - (رئمانُ أنفٍ) بالرفع:

ويكون رفعه على أنه بدل من (ما)؛ لأنها في موضع رفع بينفع. والتقدير: أم كيف ينفع رئمانُ أنفٍ. وهذا تخريج الكسائي وثعلب والفارسي[٢٣].

و(ما) اسم موصول بمعنى الذي، واقعٌ على الرئمان. فاعلٌ في اللفظ. مفعولٌ في المعنى، لأن (رئمان أنف) هو ما تعطيه العلوق.

وأجاز الفارسي وجهاً آخر في (رئمان) بالرفع، وهو أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، كأنه لما قال: أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به. قيل له: وما تُعْطي العلوق؟ فقال: رئمانُ أنفٍ، أي: هو[٢٤].

وصوب ابن الشجري إنكار الأصمعي (ت٢١٦هـ وقيل ٢١٥، أو ٢١٧هـ) لرفع رئمان، حيث قال: وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه؛ لأن رئمانَ العَلُوق للبوّ بأنفها هو عَطِيّتُها ليس لها عطية غيره، فإذا أنت رفعته لم يبق لها عطية في البيت لفظاً ولا تقديراً. ورفعه على البدل من (ما)؛ لأنها فاعل ينفع، وهو بدل الاشتمال، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه إلى المبدَل منه، كأنك قلت: رئمانُ أنفها إياه، وتقدير مثل

هذا الضمير قد ورد في كلام العرب. ولكنْ في رفعه ما ذكرت لك من إخلاء (تعطي) من مفعول في اللفظ والتقدير»[25].

فقوله: «إنه يحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه إلى المبدل منه مبنى على أنه بدل اشتمال، و(ما) واقعه على البوّ، وقد نصّ على ذلك بقوله: «(ما) خبرية بمعنى الذي، وهي واقعة علي البوّ»[26].

وهذا هو سبب مخالفته لسابقيه، حيث أن (ما) عندهم واقعة على الرئمان لا على (البوّ). ولو حمله على الرئمان لم يَرِدْ شيء من الذي ذكره.

وقد اعترض الدماميني (ت ٨٢٧هـ) على ما ذكره ابن الشجري من أن رفع رئمان يكون على أنه بدل من (ما) بدل اشتمال، وبالتالي يحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه. بأنه لا يتعين فيه ذلك، بل يجوز أن يكون بدل كلّ من كلّ، فلا يحتاج إلى تقدير رابط[27].

وما ذكره الدماميني لايصح؛ لأن (ما). عند ابن الشجري واقعة على البوّ لا على الرئمان[28].

وأورد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في المغني قول ابنَ الشجري وأقَرَّهُ[29].

أما الدماميني فقد اعترض على ابن الشجري فيما ذهب إليه من تضعيفه رواية رفع (رئمان) بقوله: لِمَ لا يجوز أن يكون الضمير من قوله (به) عائداً على (ما) لا على (البوّ)، وبه متعلق بتعطي علي أنه مُضَمَّن معنى تجود، فلا يكون تعطي مخلى من مفعول مع رفع رئمان[30].

ويظهر من المحاورة السابقة حِدَّة الكسائي أحد أعلام النحو الكوفي في ردّه على الأصمعي اللغوي البصري.

ويبدو أن الأصمعي رَوَى البيت كما سمعه يُنْشَد على لسان العرب. فهو رجل لغة وشعر. كان بحراً في اللغة لا يُعرف مثله فيها وفي كثرة الرواية[31] ورد في نزهة الألباء:

أن هارون الرشيد قال للكسائي: «ياعلي، إذا جاء الشعر فإياك والأصمعي»[٣٢]، وذلك بعد سؤال الأصمعي للكسائي عن معنى بيتِ شعر.

أما الكسائي فلكونه نحوياً فقد أجاز في (ريّان) الأوجه الإعرابية الثلاثة معلّلاً لكل وجهٍ منها. ورغم تعدد الأوجه الإعرابية إلا أن المعنى واحد في الأوجه الثلاثة.

ولم يعقب الزجاجي على هذه المحاورة. ونجده في الجمل يهتم بإيراد الروايات المسموعة في الشاهد الشعريّ مع توجيهها[٣٣].

٢ - محاورة الكسائي واليزيدي بحضرة المهدي:

أورد الزجاجي المناظرة التي دارت بين أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي والكسائي بحضرة المهدي الذي بعث إليهما. وقد بدأت بسؤال المهدي لليزيدي (ت٢٠٢هـ) عن النسب إلى البحْرَين والحصنين، وبعد أن أجابه، تفاوض الاثنان فيها. ثم سأل اليزيديُّ الكسائيَّ عن مسألة نحوية. قال اليزيدي: «قلت له: كيف تقول: إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بَتَّةً زيدٌ؟ فأطرق مفكراً وأطال الفكرة، فقلت: أصلحَ الله الأمير، لأن يجيب فيخطيء فيتعلَّم أحسنُ من هذه الإطالة. فقال: إن من خيرِ القومِ وأفضلهم أو خيرُهم بتَّةً زيداً.

فقلت: أخطأ أيها الأمير. قال: وكيف؟ قلت: لرفعه قبل أن يأتي باسم (إنَّ) ونصبه بعد الرفع، وهذا لا يجيزه أحد. فقال شيبة بن الوليد عم ذفافة متعصّباً له: أراد بأو: بل. فقلت: هذا لعمري معنى. فلقِنَه الكسائي فقال: ما أردتُ غيره. فقلت: أخطأتما جميعاً، لأنه غير جائز أن يقال: إن من خير القوم وأفضلهم بل خَيْرُهُم زيداً.

فقال المهدي: يا كسائيّ، ما مرَّ بك مثل اليوم؛ قال: فكيف الصواب عندك؟ فقلت: إنَّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرَهم بتة زيدٌ، على معنى تكرير (إنَّ). فقال المهديُّ: قد اختلفتما وأنتما عالمان، فمن يفْصِلُ بينكما؟ قلت: فصحاء العرب

المطبوعون. فبعث إلى أبي المطوق، فعملت أبياتاً إلى أن يجيء، وكان المهديُّ يميل إلى أخواله من اليمن، فقلت:

يا أيُّها السائلي لأخبرَه عمَّن بصنعاءَ من ذوي الحسبِ
حِمْيَر ساداتُها تُقِرُّ لها بالفضل طُراً جحاجحُ العربِ
فإن من خيرهم وأفضلهم أو خيرَهُم بتةً أبو كربِ

فلما جاء أبو المطوق أنشدته الأبياتَ وسألته عن المسألة فوافقني[٣٤].

وقد عقب الزجاجي على هذا الخبر مبيناً رأيه في المسألة حيث قال:

«المسألة مبنيّة على الفساد للمغالطة: فأما جواب الكسائي فغير مرضيّ عند أحد، وجواب اليزيدي غير جائز عندنا؛ لأنه أضمر (إنَّ) وأعملها؛ وليس من قوتها أن تضمر فتعمل. فأما تكريرها فجائز قد جاء في القرآن والفصيح من الكلام، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٣٥].

فجعل (إنَّ) الثانية مع اسمها وخبرها خبراً عن الأولى.

وقال الشاعر:

إنَّ الخليفةَ إنَّ اللهَ سربله سربالَ مُلكٍ به تُرجى الخواتيم»[٣٦]

والصواب عندنا في المسألة أن يقال: لأن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهُم البتة زيدٌ، فتضمر اسم (إنَّ) فيها، وتستأنف ما بعدها.

وذكر (سيبويه) أن البتة مصدر لم تستعمله العرب إلا بالألف واللام، وأن حذفهما منه خطأ»[٣٧].

الدراسة والتحليل:

يتضح من تعقيب الزجاجي على المناظرة أنه لم يُجزْ قَوْلَيْ الكسائي واليزيدي في المسألة.

أما الكسائي فلأنه رفع قبل أن يأتي باسم (إن)، ونصب بعد الرفع، إذ لابدّ من مراعاة الترتيب بتقديم اسم (إن) وتأخير خبرها وجوباً إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً

ومجروراً؛ لأنها ليست بفعل؛ وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف (إن) كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه[٣٨].

وحتى في حالة كونه أراد بـ(أو) معنى (بل) فإنه غير جائز أن يقال: إن من خير القوم وأفضلهم بل خيرُهم زيداً، بنصب زيدٍ، والصواب رفعه[٣٩].

وأما اليزيدي فلأنه أضمر (إن) وأعملها، وليس من قوتها أن تضمر فتعمل.

ويرى أحد الباحثين أن رد اليزيدي قوي لم يستطع الكسائي دفعه، وأن رأيه في المسألة واضح، وقد وجد قبولاً من الحاضرين بما فيهم الكسائي نفسه[٤٠]. أما ما ذهب إليه الزجاجي من عدم تجويزه قول اليزيدي بحجة أنه ليس من قوة (إن) أن تضمر فتعمل، فقد ردَّ على ما ذكره بقوله:

«وتبدو هذه الحجة ليست بكافية في ردّ ما ذهب إليه اليزيدي في نظري؛ وذلك لأن اليزيدي حين قال: أو خَيْرَهم زيدٌ، بنصب الأول ورفع الأخر على إضمار (إنَّ) وتكريرها وافقه أعرابي فصيح مطبوع هو أبو المطوق ارتضِيَتْ فصاحته وعربيته، والسماع في هذا حجة، كما أن حذف (إنَّ) وإضمارها دلَّ عليه دليل، وهو ذكرها فيما تقدم: «وحذف ما يعلم جائز»، وحذف الثاني لدلالة الأول عليه أخذ به النحاة كثيراً. وأيضاً. فإن ما منعه الزجاجي يجوِّزه غيره؛ وذلك فإن الأستاذ (عباس حسن) حين عرض لمسألة (إنَّ)، وذكر أقوال العلماء فيها وفي معموليها قال: «قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أو أحدهما، ويظل ملحوظاً تتجه إليه النية كأنه موجود..». وقد أشار إلى أنه اعتمد في هذا على ما ذكره بعض النحاة، ومما يقوّي إضمار (إنَّ) وإعمالها في مثل ذلك القول: أن النحاة جوّزوا إعمال (أنِ) المصدرية وهي مضمرة بعد الفاء والواو وغيرهما، وهي من عوامل الأفعال، وهم يقولون إن عوامل الأفعال ضعيفة فإضمار عوامل الأسماء لقوتها أولى مع قيام القرينة على الحذف، وعلى هذا فإن ما ذكره اليزيدي في المسألة وجه قوي.

فيكون حاصل الجواب في المسألة: (إنَّ من خيرِ القوم) جملة، أي: (إنَّ) واسمها ضمير الشأن، وهو إضمار جائز. قال (الصيمري): «واعلم أنه يجوز أن تضمر في (إن) الأمر والشأن..» وقد حكى الخليل أن بعض العرب يقول: «إن بك زيد

مأخوذ، على تقدير: إنه بك زيد مأخوذ».

و(من خيرهم) خبرها. و(أو) عاطفة. والجملة الثانية من (إن) المحذوفة واسمها وخبرها معطوفة على الجملة السابقة[٤١].

فالكلام عنده من جملتين؛ الأولى: جملة (إن) واسمها ـ ضمير الشأن ـ والخبر الذي هو شبه الجملة من الجار والمجرور، وهي: إن من خير القوم وأفضلهم. والثانية: جملة (إنَّ) المضمرة واسمها وخبرها المعطوفة على الجملة الأولى. وهي: أو خيرَهم زيدٌ.

وفيما ذكره نظر لعدة أسباب:

السبب الأول: أن ضمير الشأن هو بمنزلة ضمير غائب يأتي في صدر الجملة الخبرية، يدل على قصد المتكلم تفخيم مضمون كلامه قبل النطق به. فتجيء الجملة بعده والنفس متشوقة لها، مقبلة عليها، فيكون المفسر مذكوراً مرتين؛ بالإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً. فيكون آكد[٤٢].

ولا يكون مفسره إلا جملة خبرية مصرحاً بجزأيها. فلا يجوز حذف جزء منها؛ لأنه جيء به لتأكيدها وتفخيم مدلولها، والحذف مناف لذلك[٤٣]. بالإضافة إلى كون هذه الجملة مُفَسِّرَة، والأولى استغناء جزأيها عن مُفَسِّر[٤٤].

ولا يجوز حذف جزء من الجملة «فما أجازه الكوفيون من نحو: إنه ضرب، وإنه قام ونحوهما غير مستقيم ولا سليم؛ لافتتاحه بمزيد من الاعتناء بالمحدث عنه، واختتامه بحذف مالابد منه»[٤٥]. وليس لهم به شاهد[٤٦].

الثاني: إنما جاز إعمال (أنِ) الناصبة للفعل مضمرة بعد أحرف الجر: كي وحتى ولام الجحود، وبعد أحرف العطف نحو: أو والفاء والواو.. الواقعة جواباً للأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتمني والعرض والتحضيض؛ لأن أحرف الجر مختصة بالأسماء، فإذا دخلتِ الفعلَ وجب تقدير حرف مصدري، ولا يمكن تقدير (أنَّ) ـ المشددة ـ لاختصاصها بالاسم أيضاً، ولا تقدير (ما)؛ لأن الفعل لا ينتصب بها ظاهرة فكيف تنصبه مقدرة فتعين تقدير (أنْ)[٤٧].

كما أن الأصل في حروف العطف أن لا تعمل لعدم اختصاصها؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال، فوجب أن لا تعمل. فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحُوّل المعنى حُوّل إلى الاسم، فاستحال أن يُضَم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أنْ)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم. وهي الأصلِ في عوامل نصب الفعل[٤٨].

الثالث: ماذكره من أن النحاة جوزوا إعمال (أنِ) المصدرية وهي مضمرة بعد الفاء والواو وغيرها وهي من عوامل الأفعال، وهم يقولون: إن عوامل الأفعال ضعيفة، فإضمار عوامل الأسماء لقوتها أولى مع قيام القرينة على الحذف. فالجواب: أن (أنِ) الناصبة للفعل وإنْ كانت من عوامل الأفعال التي هي أضعف من عوامل الأسماء إنما عملت مضمرة بعد الفاء والواو وحتى.. لأن هذه الأحرف دالة عليها، فتنزلت منزلة مالم يحذف، فعملت مع الحذف[٤٩].

الرابع: ليس من الضروري أن تتّحد (إنَّ) - بكسر الهمزة مع التشديد - مع (أنِ) الناصبة للفعل في عملها مضمرة، وإنْ كانت أقوى منها لكونها من عوامل الأسماء؛ بدليل أن (أنَّ) - المشددة المفتوحة الهمزة - لم يرد إعمالها وهي مضمرة رغم اتفاقها مع (أنِ) الناصبة للفعل في المعنى فكل واحدة منهما تؤول مع ما بعدها بمصدر يعمل فيه ما قبله. قال (أبو البركات): (أنَّ) المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف[٥٠]. ولم يرد إعمال (إنَّ) محذوفةً مع بقاء اسمها وخبرها.

الخامس: أن (إنَّ) - المكسورة - الأكثر فيها إهمالها عند التخفيف[٥١]. فمن باب أولى أن لا تعمل مضمرة.

السادس: أن الغالب على (إنّ) التوكيد[٥٢]؛ فهي بمنزلة تكرار الجملة، وتفيد ما يفيده التكرار. , ففي نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، نابت (إن) مناب تكرار الجملة مرتين. فهو أوجز مع حصول الغرض من التأكيد[٥٣].

والحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، واختصار المختصر إجحاف.

السابع: أن ضمير الشأن مخالف للقياس من أوجه، فلا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره[٥٤]. وسيأتي تفصيل ذلك.

رأي الزجاجي في المسألة.

تقدم أن الزجاجي لم يجوز قولي الكسائي واليزيدي، وذكر أن الصواب عنده في المسألة أن يقال: إنَّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم البتة زيدٌ، بإضمار اسم (إن) فيها واستئناف ما بعدها[٥٥].

ويبدو ـ والله أعلم ـ أنه أراد أن اسم (إنّ) ضمير الشأن مضمر فيها، و(زيد) مبتدأ مؤخر، خبره الجار والمجرور، و(خيرهم) معطوفة على محل الخبر، والجملة مفسرة لضمير الشأن وهي في موضع الخبر.

وللنحاة آراء في حذف اسم (إن) إذا كان ضمير الشأن، هل هو جائز في حال الاختيار أم لا؟

فمنهم من أجاز حذفه في حال الاختيار؛ ومن هؤلاء ابن السراج (ت ٣١٦هـ) فبالرغم من أنه نصَّ على أن المضمر المجهول يظهر في باب (إن) و(ظننت) خاصة، ولا يستكنُّ كما في باب (كان)؛ لأن المرفوع يستتر في الفعل، والمنصوب يظهر ضميره. إلا أنه أجاز حذف الهاء إلا إذا ترتب على حذفها أن يلي (إنَّ) فعل، ففي هذه الحالة يقبح الحذف[٥٦].

وتابع الزجاجي ابن السراج في تجويزه حذف اسم (إن) إذا كان ضمير الشأن في حال الاختيار.

كما أشار ابن مالك[٥٧] إلى جواز حذف ضمير الشأن مع (إنَّ) وأخواتها وأن ذلك لا يُخَصُّ بالشعر. وحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم بنقل من يوثق بنقله: (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)[٥٨]. وقوله عليه السلام: (إن لنفسك حقٌ)[٥٩]. وقول بعض العرب: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ على تقدير إنه بك زيدٌ مأخوذٌ[٦٠].

ومنهم من أجاز وقوعه في الشعر وعده قبيحاً في حال الاختيار، ومن هؤلاء ابن يعيش[٦١]. (ت٦٤٣هـ)، وابن عصفور[٦٢] (ت٦٦٩هـ).

وقد فصّل ابن عصفور القول في حذف اسم (إن) إذا كان ضمير شأن معللاً لما ذهب إليه حيث قال:

فحذف هذا الضمير يحسن في الشعر ويقبح في الكلام إلا أن يؤدي حذفه إلى أن تكـون (إن) وأخواتها داخلة على فعل، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر؛ لأنها حروف طالبة للأسماء، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال.

وإنما قبح حذفه في الكلام وإن لم يؤدّ الحذف إلى مباشرة (أنَّ) وأخواتها للأفعال؛ لأنـه مفسَّرٌ بالجملة التي بعده، فأشبهت الجملة لذلك وإن كانت في الخبر الجملة الواقعة صفة في نحو قولك: رأيتُ رجلاً يحبه عمرو، وفي أن كل واحدة من الجملتين مفسرة لما قبلها. والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها. فكذلك أيضاً يقبح حذف ضمير الشأن والقصة وإبقاء الجملة المفسرة له..[٦٣].

ويرجح عندي ما ذكره ابن هشام من أن ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدهما: عوده على ما بعده لزوماً؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه.

والأصل تقديم مفسّر ضمير الغائب عليه؛ لأن الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه ما يفسره بقى مبهماً لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعد، وذلك على خلاف الأصل[٦٤].

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، ولا يعطف عليه ولا يبدل منه.

الرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

الخامس: أنه ملازم للإفراد، فلا يثنى ولا يجمع، وإنّ فُسِّر بحديثين أو أحاديث.

وإذا تقرر هذا عُلِم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره[٦٥].

ويجوز في هذه المسألة عندي وجه آخر- والله أعلم - غير الذي ذكره الزجاجي، وهو إنَّ من خيرِ القوم وأفضلِهم أو خيرِهم البتة زيداً. بجر (خيرهم) على أنها معطوفة على ماقبلها. ونصب (زيد) على أنه اسم (إنَّ)، وقد جاز تأخيره عن الخبر؛ لأن الخبر جار ومجرور.

و (أو) هنا عاطفة، وقد وقعت بعد الخبر. وهي هنا إما للشك عند المتكلِّمَ، أو للإبهام من المتكلم على السامع.

وبعد أن بَيَّنَ الزجاجي أن (إن) لا تعمل مضمرة ذكر ـ مستطرداً ـ أن تكريرها جائز، قد جاء في القرآن والفصيح من الكلام، قال الله عز وجل (إنَّ الذين آمنُوا والذين هادوا والصَّابئين والنَّصَارَى والمجُوسَ والذين اشْرَكُوا إنَّ اللَّهَ يَفْصلُ بينَهُم يومَ القِيامة) فجعل (إن) الثانية مع اسمها وخبرها خبراً عن الأولى[٦٦]. وقال الشاعر:

إن الخليفةَ إن الله سَرْبَلَه ... سِرْبَالَ مُلك به تُرجَى الخواتيم[٦٧]

وفي دخول (إن) على كل واحد من جزأي الجملة خلاف بين النحاة:

فالبصريون أجازوا: إنَّ زيداً إنَّه منطلقٌ، كما يجوز أن يقال: إنَّ زيداً هو منطلق.

وقد تابع الزجاجي أستاذه الزجاج (ت ٣١١هـ) حيث ذهب إلى أن خبر (إنَّ) الأولى جملة الكلام مع (إنَّ) الثانية وأضاف: «إن قلت: إن زيداً إنه قائم كان جيداً، ومثله قول الشاعر:

إن الخليفة إن الله سربله

وليس بين البصريين خلاف في أن (إنَّ) تدخل على كل ابتداء وخبر، تقول: إن زيداً هو قائم، وإن زيداً إنه قائم[٦٨].

وإنما دخلت (إن) على كل واحد من جزأي الجملة لزيادة التأكيد[٦٩]. وقيل: حسن دخول (إن) على الجملة الواقعة خبراً في الآية طول الفصل بينهما بالمعاطيف[٧٠].

وذكر أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) أنه لا يتعين أن يكون البيت كالآية؛ لأن البيت يحتمل أن يكون خبر (إن الخليفة) هو قوله: (به ترجى الخواتيم). وجملة (إن الله سربله سربال ملك) اعتراضية بين اسم (إن) وخبرها بخلاف الآية[٧١].

وما أجازه البصريون من جواز دخول (إن) في الجملة الواقعة خبراً لـ(إن) الأولى منعه الفراء (ت٢٠٧هـ) في الكلام، وأجازه في الشاهد القرآني وبيت جرير، لأن المعنى في الآية عنده ـ كالجزاء، أي: كان مؤمناً أو على شيء من هذه الأديان ففصْلُ بينهم وحسابُهم على الله. أما البيت فقد أشار إلى أنه ربما قالت العرب: إن أخاكَ إنَّ الدين عليه لكثير، فيجعلون (إن) في خبره إذا كان إنما يُرفع باسم مضاف إلى ذِكْره ـ

أي الضمير العائد عليه ـ ومثله قول جرير. وأضاف بأن مَنْ قال هذا لم يقل إنَّك إنَّك قائمٌ، ولا يقول: إنَّ أباك إنَّه قائم؛ لأن الاسمين قد اختلفا، فحسُنَ فض الأول، وجعل الثاني كأنه هو المبتدأ، فحسنُ للاختلاف، وقبح للاتفاق[٧٢].

وما قاله الفراء فيه تكلف، والراجح ـ والله أعلم ـ ماذهب إليه البصريون، إذ بما أنه قد جاء استعماله في القرآن الكريم ووردت به نصوص شعرية فهو حجة لمنْ يأتِ على مثاله.

٣ ـ محاورة سيبويه والكسائي بحضرة الرشيد:

قال أبو القاسم الزجاجي: «أخبرنا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش النحوي، حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال: حدثني سلمة قال: قال الفراء:

قدِمَ سيبويه على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوماً، فلمَّا حضر تقدمتُ والأحمر فدخلنا فإذا بمثالٍ في صدر المجلس فقعد عليه يحيى، ومعه إلى جانب المثال جعفر، والفضل، ومن حضر بحضورهم. وحضر سيبويه، فأقبل عليه الأحمر فسأله عن مسألةٍ فأجاب فيها سيبويه، فقال له: أخطأت. ثم سأله عن ثانيةٍ فأجاب فقال له: أخطأت. ثم سأله عن ثالثة فأجاب، فقال له: أخطأت. فقال له سيبويه: هذا سوء أدب!

قال الفراء: فأقبلت عليه فقلت: إن في هذا الرجل حدةً وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين، كيف تقول مثال ذلك من (وأيت) و(أويت)؟ فقدر فأخطأ، فقلت: أعد النظر. فقدّر وأخطأ ثلاث مرات يجيب ولا يصيب. فلما كثر ذلك عليه قال: لست أكلّمُكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره.

قال: فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ قال: لا، بل سلني أنت. فأقبل عليه الكسائي فقال: كيف تقول: كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب. فقال له الكسائي: لحنت. ثم سأله عن مسائل من هذا النحو: خرجت فإذا عبدالله القائمُ أو القائمَ؟ فقال سيبويه في ذلك كلّه بالرفع دون النصب. وقال له الكسائي: ليس هذا كلام العرب، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه. فدفع سيبويه

قوله، فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قَنِع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرون ويُسألون. فقال يحيى وجعفر قد أنصفت. فأمر بإحضارهم فدخلوا، وفيهم أبو فقعس، وأبو زياد، وأبو الجراح، وأبو ثَرْوَان، فَسُئِلُوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله. فأقبل يحيى على سيبويه فقال: قد تسمع أيها الرجل. فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى فقال: أصلح الله الوزير، إنه قد وفد إليك من بلده مؤمّلاً، فإن رأيت ألا تردَّه خائبا! فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وصَيَّر وجهه إلى فارس، وأقام هناك ولم يَعُدْ إلى البصرة.

ثم قال السيوطي: قال السخاوي[٧٣] في سَفْر السعادة: قال لي شيخنا أبو اليُمْن الكندي[٧٤]: «إن سيبويه إنما قال ذلك لأن المعاني لاتنصب المفاعيل الصريحة». قال السخاوي لم أسمع في هذه المسألة أحسنَ من قول الكندي ولا أبلغ![٧٥].

الدراسة والتحليل:

هذه المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي عُرفت بالمسألة الزنبورية، وهي من المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة.

فقد أجاز الكوفيون أن يقال: كنت أَظُنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزّنبور فإذا هو إياها، أو: فإذا هو هي، كما في حكاية أبي القاسم الزجاجي[٧٦].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال: فإذا هو إياها، بل يجب أن يقال: فإذا هو هي[٧٧].

واحتج البصريون على صحة مذهبهم بقولهم: إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع؛ لأن (هو) مرفوع بالابتداء، ولابد للمبتدأ من خبر، وليس ها هنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه إلا ما وقع الخلاف فيه، فوجب أن يكون مرفوعاً، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجهٍ ما. فوجب أن يقال: فإذا هو هي، فـ(هو) راجع إلى الزنبور لأنه مذكر، و(هي) راجع إلى العقرب لأنها مؤنثة.

أما الكوفيون فاحتجوا على صحة مذهبهم بهذه الحكاية المشهورة التي جرت بين سيبويه والكسائي ؛ حيث وافقت العرب الكسائي وتكلمت بمذهبه . وكذلك ما حكاه أبو زيد الأنصاري (ت٢١٤هـ، أو ٢١٥هـ) عن العرب من أنهم قالوا : فإذا هو إياها(٧٨) .

وللنحاة في تخريج وجه نصب الاسم الواقع بعد المبتدأ الداخلة عليه (إذا) أقوال :

أولها : أن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده. وفيها معنى (وجدتُ) و(رأيتُ). وبالتالي جاز لها أن تنصب المفعول كما ينصبه (وجدت) و(رأيت) . وهي مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده(٧٩) . ورُدَّ هذا الوجه لأسباب ثلاثة :

١ ـ أن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال(٨٠) . أما المفعول به فلا تعمل فيه المعاني وإنما تعمل فيه الأفعال الصريحة المتعدية(٨١) .

٢ ـ أنها إن كانت بمنزلة (وجدتُ) و(رأيتُ) في العمل وجب أن يُرفع بها فاعل ويُنصب بها مفعولان كقولهم: وجدتُ زيداً قائماً.

وإن كانت بمعنى (وجدتُ) ولا تعمل عملها، وهي ظرف مكان، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده، وجب أن يقال: فإذا هو هي ، ويبطل النصب. وجاز في القياس نصب الثاني على الحال إذا كان نكرة(٨٢) .

٣ ـ إن كان مراده أنها تعمل عمل الظرف وعمل (وجدتُ) ؛ فترفع الأول لأنها ظرف، وتنصب الثاني على أنها فعل ينصب مفعولين، فباطل ؛ لأنهم إن أعملوها عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب، وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين، وليس لهم إلى إيجاد ذلك من سبيل(٨٣) .

القول الثاني : وهو قول ثعلب (ت ٢٩١هـ) وقد نقله الزجاجي في كتابه (مجالس العلماء)، وهو: «إنما أدخل العماد في قوله : فإذا هو إياها ؛ لأن (فإذا) مفاجأة، أي : فوجدته ورأيته، ووجدت ورأيت تنصب شيئين ويكون معه خبر، فلذلك نصب العرب»(٨٤) . ولم يعقب الزجاجي على قوله هذا.

ورُدَّ هذا الوجه لبطلانه عند البصريين والكوفيين ؛ لأن العماد عند الكوفيين ـ الذي يسميه البصريون الفصل ـ لا يكون إلا فضلة لجواز حذفه من الكلام، ولا يختل معنى الكلام بحذفه، كما في نحو: كان زيدٌ هو القائمَ، إذ يصح أن يقال: كان زيدٌ القائمَ. ولو حُذِف العماد هاهنا من قولهم: فإذا هو إياها اختل معنى الكلام وبطلت فائدته؛ لأنه يصير: فإذا إياها، وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه[85].

ونقل الرضي(ت٦٨٦هـ) عن الزجاجي تخطئته لثعلب للعلة السابقة[86].

قال أبو حيان: «المنقول عن الكوفيين أن (إذا) الفجائية حرف[87]، وعلى قولهم هذا لا يمكن أن يكون ما بعدها إلا مبتدأ وخبراً؛ لأنه لا ينتظم كلام من حرف واسم. فكيف يجوز النصب؟

ولا يجوز أن تقدر (إذا) وهي حرف بتقدير فعل ناصب اسمين[88].

الثالث: وهو قول ابن مالك كما ذكر ابن هشام في المغني، حيث قال: «إن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك ويشهد له قراءة الحسن[89] ﴿إِيَّاكَ تُعبَدُ﴾[90]. ببناء الفعل للمفعول[91].

والقراءة المنسوبة للحسن البصري هي: (إياك يُعْبَدُ)، بالياء المضمومة مبنياً للمفعول[92].

وهي قراءة مشكلة، وتوجيهها أن فيها استعارة والتفاتاً؛ إذ الأصل: (أنت تُعْبَد). فالاستعارة: إحلال المنصوب موضع المرفوع، ثم التفت فأخبر عنه إخبار الغائب فقال: يُعبد. وغرابة هذا الالتفات كونه في جملة واحدة[93].

ورد ابن هشام قول ابن مالك بأن ذلك لا يتأتّى فيما أجازوه من نحو: فإذا عبدُ الله القائمَ بالنصب فينبغي أن يُوجَّه هذا على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة (أل) وليس ذلك مما ينقاس.

وأضاف بأن من جوَّز تعريف الحال، أو زعم أن (إذا) تعمل عمل (وجدتُ)، وأنها رفعت (عبدالله) بناءً على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد فقد أخطأ؛ لأن (وجد) ينصب الاسمين؛ ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل[94].

الرابع : وهو قول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) أن يقدّر الخبر محذوفاً، ويجعل (إياها حالاً على حذف مضافٍ فيكون المضاف المحذوف وهو الحال في المعنى مقدراً بـ: (مثل)، و(مثل) إذا أضيفت لفظاً أو تقديراً لا تُوجبُ تعريفاً. فكأنه قال: فإذا هو مثلها، فقدر الخبر محذوفاً، وهو: فإذا هو ثابت أو موجود. ونصب (مثلها) على الحال، ثم حذف المضاف الذي هو (مثل)، وأقام المضاف إليه مقامه فوجب إعرابه بإعرابه، فوجب الإتيان بالضمير المنصوب، فصار اللفظ لفظ الضمير المنصوب، والمراد في المعنى المضاف المحذوف.

وهذه المسألة تشبه قولهم: (قَضِيَّةٌ ولا أبَا حَسَنٍ لها)، فإن التقدير: ولا مثل أبي حسنٍ لها، والمعنى عليه. فحذف (مثل) وهو المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فوجب إعرابه بإعرابه؛ وهو النصب. وعلى هذا التقدير تكون (لا) داخلة على نكرة على بابها.

وقد بيَّن ابن الحاجب أن وجه من قال: فإذا هو هي: أن (إذا) للمفاجأة، ولا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية، فوجب أن يرتفع الاسمان بعدها لأنهما مبتدأ وخبر. ويجوز نصب الاسم الثاني على الحالية إذا كان مما يصلح أن يُجْعَلَ حالاً نحو: خرجت فإذا زيدٌ قائماً[95].

وأضاف قائلاً: «وأما إذا كان الاسم الثاني معرفة فلا يصح أن يقع حالاً لاسيما إذا كان مضمراً. ومسألتنا كذلك. ألا ترى أنك لو جعلت الثاني حالاً لوجب أن تقول: فإذا هو إياها، فيكون المضمر حالاً وهو ممتنع[96].

أي أن (أياها) انتصب عنده في اللفظ على الحال على سبيل النيابة.

وقد عقب ابن هشام على قوله هذا بأن انتصاب الضمير على الحال وجه غريب[97].

الخامس : أن (إياها) مفعول به، والأصل: يساويها، أو: فإذا هو يشابهها. ثم حذف الفعل فانفصل الضمير[98].

السادس : أن (إياها) مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسعُ لسْعَتَها. ثم حذف الفعل كما في: مازيدٌ إلا شُرْبَ الإبلِ، ثم حذف المضاف.

وهذا الوجه نقله الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) في حواشي المفصل عن الأعلم (ت٤٧٦هـ)[99].

وواضح ما في هذه الأوجه الثلاثة الأخيرة من تكلف التأويل والحذف. والحذف خلاف الأصل. فإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأن الأصل عدم التغيير(١٠٠).

وقد رجح الأنباري (ت٥٧٧هـ) رأي سيبويه؛ لأن مارواه الكوفيون عن العرب من قولهم: فإذا هو إياها من الشاذ الذي لا يعبأ به، كالجزم بـ(لن)، والنصب بـ(لم)، وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس. على أنه قد رُوِيَ أنهم أعْطُوا على متابعة الكسائي جُعْلاً، فلا يكون في قولهم حجة؛ لتطرق التهمة في الموافقة(١٠١).

والأرجح ـ والله أعلم ـ فإذا هو هي، وخرجت فإذا عبدُ الله القائمُ على رأي سيبويه برفع الاسم الواقع بعد المبتدأ الداخلة عليه (إذا): لاطراد الرفع في هذا الموضع، فقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾(١٠٢)، ﴿ فَأَلۡقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعۡبَانٞ مُّبِينٞ ﴾(١٠٣)، ﴿ وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ ﴾(١٠٤)،

﴿ فَأَلۡقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ ﴾(١٠٥)،

﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ ﴾(١٠٦)،

﴿ فَإِذَا هُمۡ خَٰمِدُونَ ﴾(١٠٧)،

﴿ أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ﴾(١٠٨).

ومثله: (دخل النبي صلى الله عليه وسلم فإذا حبلٌ ممدودٌ بين السَّارِيَتَيْنِ...)(١٠٩).

ولتفصيل ذلك نذكر ما أورده ابن الشجري في أماليه من أن الصحيح في هاتين المسألتين قول سيبويه؛ لأن (إذا) هذه هي المكانية الموضوعة للمفاجأة، وهي تؤدي معنى الظرف الذي يشار به إلى المكان وهو (هناك) و(ثَمَّ)، ولها حالتان:

الحالة الأولى: يجوز أن يقتصر على الاسم المرفوع بعدها على أنه مبتدأ وهي خبره، كقولك: خرجت فإذا زيدٌ، والمعنى: فثَمَّ زيدٌ، أو فهناك زيد.

الحالة الثانية: إذا جاء بعد المرفوع الواقع بعدها اسماً فلا يخلو إما أن يكون نكرة أو معرفة:

فالنكرة نحو: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ أو قائماً بالرفع والنصب.

أما الرفع فعلي أن (قائمٌ) خبر المبتدأ (زيد)، وتكون (إذا) فضلة يعمل فيها الخبر، كما في نحو: هناك زيدٌ قائمٌ، وفي الدار زيدٌ قائمٌ.

وأما النصب فعلى أن (قائماً) حال، فتكون (إذا) مستقراً موضعها الرفع على أنها خبر المبتدأ، وهي الناصبة للحال لنيابتها عن الاستقرار.

أما إذا جاء الاسم بعد المرفوع معرفة نحو: خرجتُ فإذا عبدُ الله القائمُ، فلا يجوز في هذه الحالة نصبه؛ لأنه لا وجه له؛ إذ الحال لا تكون معرفة.

وإذا بَطُل النصب في (القائم) فهو في الضمير أشد بطلاناً. وبالتالي فإن قول الكسائي لا وجه له عنده[١١٠].

وأضاف قائلاً: «وإنما أنكر سيبويه النصب؛ لأنه لم يره مطابقاً للقياس، ولم يَرَ له وجهاً يقارب الصواب. ولمّا لم يظفر الكسائي بحجة قياسية يدفع بها إنكار سيبويه للنصب كان قصاراه الالتجاء إلى السماع والتشبث بقول أعراب أُحْضِروا فسُئِلُوا عن ذلك. وكان للكسائي بهم أُنْسه، وسيبويه إذ ذاك غريب طارىء عليهم.

وذكر قوم من البصريين أن الكسائي جعل لهم جُعْلاً استمالهم به إلى تصويب قوله.

وقيل: إنما قصد الكسائي بسؤاله عمّا عَلِمَ أنه لا وجه له في العربية، واتفق هو والفراء على ذلك؛ ليخالفه سيبويه فيكون الرجوع إلى السماع، فينقطع المجلس عن النظر والقياس[١١١].

لقد تعددت الأقوال حول الظروف التي وقعت فيها المناظرة؛

فقيل: إن الأعراب الذين شهدوا للكسائي كانوا من الذين أقام فيهم الكسائي، وأخذ عَنهم اللغة[١١٢].

وقيل: إن العرب قد أرشُوا على ذلك، أو إنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فوافقوه[١١٣].

وقال آخرون: إنهم قالوا: القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مُرْهُم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لاتطاوعهم على ذلك[١١٤].

ومهما قيل حول الظروف التي وقعت فيها هذه المناظرة التي انتهت بموافقة الأعراب للكسائي، فقد ذكر أبو البركات الأنباري وأبو حيان أن أبا زيد الأنصاري قد حكى: (قد كنت أظن العقربَ أشدُّ لسعة من الزنبور، فإذا هو إياها)[116].

وأبو زيد ثقة من أهل البصرة، عالم بالنحو، كثير السماع عن العرب، مقبول الرواية. وفي كتبه المصنفة في اللغة من شواهد النحو عن العرب ماليس لغيره. رُوِي عنه أنه قال بعد موت سيبويه: «كلما قال سيبويه: أخبرني الثقه وكذا إذا سمعته يقول: حدثني من أثق بعربيته فإنما يعنيني»[117].

وخلاصة القول: فإن قول سيبويه في هاتين المسألتين: (فإذا هو هي)، و(خرجت فإذا زيدٌ القائمُ) بالرفع هو القياس.

أما رواية النصب فهي وإن كانت مخالفة للقياس إلا أنه لا يمكن رفضها أو تخطئتها بما أنه رواها جماعة من الأعراب الفصحاء المشهورين، الذين سمع منهم علماء من البصرة والكوفة. إنما تعدُّ لغة قليلة تكلَّم بها بعض العرب، فتحفظ ولا يقاس عليها. وكونها لغة سمعت عن بعض العرب يردّ تأويلات النحاة فيها.

قال ابن جني في باب (تعارض السماع والقياس): «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْه في غيره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[118].

فهذا ليس بقياس، لكنه لابد من قبوله: لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعدُ لا تقيس عليه غيره؛ ألا تراك لا تقول في استقام: اسْتَقْوَم، ولا في استباع: اسْتَبْيَع»[119].

أما إنكار سيبويه لرواية النصب فقد يكون مردُّه أنه لم يسمعها عن العرب. وإما أن تكون حسبما ذكر أبو حيان «قد بلغته هذه اللغة فلم يقبلها، ولا عرّج عليها؛ لأنه ليس كل مَنْ سُمِعَ منه أهلاً عنده للقبول منه والحمل عنه.

وأنكر سيبويه ما لم يره مطابقاً للقياس، ولا رأى له وجهاً يقارب الصواب، ولم يَرَ وجه الصواب فيه فيلزمه، ويقطع بحجته»[120].

ولم يعقّب الزجاجي على هذه المحاورة في أماليه وكذلك في مجالس العلماء. وقد نقل عنه الرضي الاسترابادي تعليقه على هذه المسألة بقوله:

قال الزجاجي مشنّعاً على الكوفيين، و(إذا) عندهم كالنعامة، قيل لها: أحملي، قالت: أنا طائر، قيل لها: طيري، قالت: أنا جمل. إنْ كانت عندهم كسائر الظروف لزمهم أن يرفعوا بعدها اسماً واحداً. وإنْ أعملوها عمل (وجدت) طالبناهم بفاعل ومفعولين»[١٢١].

كذلك نَقَلَ عنه ردّه على رأي أبي العباس ثعلب، حيث قال:

قال الزجاجي: ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين، قال: وأظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلطاً؛ لأن العماد عند أهل المِصْرَيْنِ لا يكون إلا فضلة يجوز إسقاطها. ولا يجوز إسقاط (هو) في مسألتنا أصلاً هذا آخر كلام الزجاجي»[١٢٢].

وأورد محمد الأمير[١٢٣] في حاشيته على المغني رأي الزجاجي في المسألة. قال:

«قال الزجاجي: أي إنصاف في الرجوع إلى أعراب وفدوا لحاجتهم، وسيبويه رجل غريب وأخصامه أهل البلد والدولة. وإنما الحكم العارف بالفصيح وغيره. وقد لا يعرف الأعرابي إلا لغته الشاذة»[١٢٤].

ثانيا : المحاورات التي دارت بين علماء مدرسة واحدة

٤ ـ محاورة السجستاني والتوزي

جاء في الأمالي : «أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة قال : أخبرني أبي قال : حدثني أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني قال :

كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة وعنده التوزي فقال لي التوزي : ما صنعت في كتاب (المذكر والمؤنث) يا أبا حاتم؟ قلتُ : قد جمعت منه شيئاً . قال : فما تقول في الفردوس؟ قلتُ : هو مذكر. قال : فإن الله عز وجل يقول : ﴿ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾(١٢٥).

قلتُ : ذهب إلى معنى الجنة فأنثه كما قال عز وجل : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا . . . ﴾(١٢٦). فانث والمثلُ مذكرٌ، لأنه ذهب إلى معنى الحسنات . وكما قال عمر بن أبي ربيعة :

فَكَانَ مِجَنِّي دونَ مَنْ كنتُ اتَّقي ثلاثُ شُخُوصٍ : كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ(١٢٧)

فأنَّثَ والشخص مذكر؛ لأنه ذهب إلى معنى النساء، وأبان ذلك بقوله كاعبانِ ومعصرُ. كما قال الآخر:

وإنَّ كِلاباً هذه عَشْرُ أبْطُنٍ وأنتَ بَرِيءٌ من قَبَائِلِهَا العَشْرِ(١٢٨)

فانث والبطن مذكر؛ لأنه ذهب إلى القبيلة .

فقال لي : ياغافلُ، الناس يقولون : نسألك الفردوس الأعلى، فقلت : يانائمُ هذا حجتي ؛ لأن الأعلى من صفات الذّكران ، لأنه أفعل ، ولو كان مؤنثاً لقال العليا ، كما تقول : الأكبر والكبرى ، والأصغر والصغرى . فسكت خجلاً(١٢٩) .

الدراسة والتحليل :

لقد عقد ابن جني (ت٣٩٢هـ) في الخصائص فصلاً في (الحمل على المعنى) قال فيه :

اعلم أن هذا الشرْج غَوْرٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً وغير ذلك. . »[١٣٠].

فالحمل على المعنى واسع في هذه اللغة. ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾

فـ (الفردوس) مذكر لاغير. وقد أنثه لأنه إنما يقصد به الجنة[١٣١]. وقول التَّوزي (ت٢٣٠هـ): «الناس يقولون: نسألك الفردوس الأعلى. يقَوي قول أبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ)؛ لأن وصفه (الأعلى) على وزن: (أفْعَل)، وهذا صفة للمذكر، ولو كان مؤنثا لكان وصفه على وزن (فُعْلَى) مثل: الأكبر والكبرى.

أما الشواهد التي أوردها السجستاني على أنها كالآية السابقة من قبيل الحمل على المعنى وهي، قوله تعالي:

﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾، وقول الشاعر:

ثلاث شخوص: كاعبان ومعصر

وقول الآخر:

وإن كلابا هذه عشر أبطن

فإن اعتبار التذكير والتأنيث في واحد المعدود إن كان اسماً بلفظه ـ غالباً ـ لا بمعناه وإن كان المميز صفة نائبة عن الموصوف فالمعتبر حال الموصوف المنوي لاحالها. وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: وتقول: ثلاثة أشخص، وإنْ عنيتَ نساءً؛ لأن الشخص اسم مذكر. ومثل ذلك: ثلاثُ أعْيُنٍ، وإنْ كانوا رجالاً؛ لأن العَيْنَ مؤنثة، وقالوا ثلاثةُ أنْفُسٍ: لأن النفس عندهم إنسانٌ. ألا ترى أنهم يقولون: نفسٌ واحدٌ، فلا يُدخِلون الهاءَ.

وتقول: ثلاثةُ نَسَّابَاتٍ؛ وهو قبيح؛ وذلك أن النَّسابة صفةٌ، فكأنه لَفِظَ بمذكر ثم وصفه، ولم يجعل الصفة تقوى قوة الاسم، فإنما تجيء كأنك لفظت بالمذكر ثم وصفته، كأنك قلت: ثلاثةُ رجالٍ نَسَّابَاتٍ[١٣٢].

وقال في باب (مالا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العددَ إذا جاوزت الاثنين إلى العَشرة):

وذلك الوصفُ تقول: هؤلاءِ ثلاثةٌ قُرَشيُّونَ، وثلاثةٌ مُسلِمُونَ، وثلاثةٌ صَالِحُوْنَ. فهـذا وجه الكلام، كراهية أن تُجْعَلَ الصفةُ كالاسم، إلا أن يُضْطَرَّ شاعر. وهذا يدلك على أن النَّسابات إذا قلت: ثلاثة نَسَّاباتٍ إنما يجيء كأنه وصْفُ المذكر؛ لأنه ليس موضعاً تحسن فيه الصفة، كما يحسن الاسم، فلما لم يقع إلا وصفاً صار المتكلم كأنه لَفِظَ بمذكَّرينَ ثم وصفهم بها. وقال الله جل ثناؤه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾(١٣٣).

وبناءً على ذلك فإن تذكير العدد في قوله تعالى: ﴿عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ وإن كان مضافاً إلى جمع مفـرده: (مثل)، وهو مذكر إنما هو اعتبارٌ بحال الموصوف المنوي لا بحال الصفة، إذ مفرده مؤنث، والتقدير: فله عشر حسناتٍ أمثالها. ولو اعتبرت الصفة لقيل: عشرة أمثالها. وبه قال كثيرون(١٣٤).

وأشار الزركشي (ت ٧٩٤هـ) إلى أن في الآية أوجه:

أحـدهـا: ذُكِّرَ العدد: لأن الأمثال مضافة إلى مؤنث؛ وهو ضمير الحسنات. والمضاف يكتسب أحكام المضاف إليه.

والثاني: هو من باب مراعاة المعنى؛ لأن الأمثال في المعنى مؤنثة؛ لأن مثل الحسنة حسنة لا محالة، فلما أريد توكيد الإحسان إلى المطيع، وأنه لا يضيع شيء من عمله، كأن الحسنة المنتظرة واقعة، جعل التأنيث في أمثالها منبهة على ذلك الوضع، وإشارة إليه. كما جعلت الهـاء في قولهم: راوية وعـلامـة تنبيهاً على المعنى المؤنث المراد في أنفسهم، وهو الغاية والنهاية. ولذلك أنث المثل هنا توكيداً لتصوير الحسنة في نفس المطيع، ليكون ذلك أدعى له إلى الطاعة حتى كأنه قال: فله عشر حسنات أمثالها(١٣٥).

وذكـر ابن جني أن حذف المـوصـوف وإقامة الصفة مقامه ليس بمستحسن في القياس، وأكثر ما أتى ذلك في الشعر. ولهذا يضعف أن يكون تقدير الآية: فله عشر حسناتٍ أمثالها. بل يكونَ على أن (أمثالها) غير صفة. وتأنيث المثل لأنه في المعنى حسنة(١٣٦).

أما إن كان واحد المعدود اسماً ـ غير صفة ـ فالمعتبر ـ غالباً ـ حال لفظه دون معناه، وهذا هو القياس.

وعدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة بالهاء، أما عدد المؤنث فبغير هاء، نحو قوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا...... ﴾[١٣٧].

وقد سمع عن العرب شواهد روعي فيها معنى المعدود خلافاً للقياس؛ لوجود ما يقوي المعنى في الكلام، نحو:

ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر

بحذف الهاء حملاً على المعنى؛ لأنه كنّى بالشخوص عن النساء فأنثه. وبين ذلك بقوله: (كاعبان ومعصر)، وذكّر العدد معه. والقياس: ثلاثة شخوص؛ لأن الشخص مذكرٌ وإن كان لأنثى. تقول: رأيت شخصين، لامرأتين، وثلاثة أشخاص للجواري[١٣٨]. فلما اضطر جعل الشخص بدلاً من امرأة؛ إذ كان يقصدها.

ومثله قوله:

وإنَّ كِلاباً هذِهِ عَشْرُ أبطنٍ

فإن القياس: عشرة أبطن بالتاء؛ لأن البطن مذكر بحسب اللفظ لا يجوز تأنيثه البتة، فإن عنى بطون القبائل جاز تأنيثه؛ لأنه إنما يكني بالبطن عن القبيلة[١٣٩]. وهو هنا راعى المعنى وهو القبيلة فأنثه، وذكّر العدد معه، وأبان ذلك بقوله: (من قبائلها).

وقد ذكر ابن جني أن تذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه ردُّ فرع إلى أصل. لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب[١٤٠].

٥ ـ محاورة المازني والرياشي والأخفش:

ورد في الأمالي: «أخبرنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبريّ قال: أنبأنا أبو عثمان المازني قال:

كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة ومعنا الرّياشي فقال: إن (مذ) إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرها[١٤١]. كقولك: ما رأيته مُذْ يومان؛ وإذا خفض بها

فهي حرف معنىً ليس باسم، كقولك: ما رأيته مذ اليومِ. فقال له الرّياشي: فلم لا تكون في الموضعين اسماً فقد نرى الأسماء تخفض وتنصب، كقولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً، وهـذا ضاربُ زيدٍ أمسِ. فلمَ لا تكـون (مذ) بهذه المنزلة؟ فلم يأت الأخفش بمقنع.

قال أبو عثمان: فقلت أنا: لاتشبه (مُذْ) ماذكرتَ من الأسماء؛ لأنا لم نَر الأسماء هكـذا تلزم موضعـاً واحـداً إلا إذا ضارعت حروف المعاني، نحو: أينَ، وكيفَ، وكذلك (مذ) هي مضارعة لحروف المعاني، فلزمت موضعاً واحداً.

قال أبو جعفر: فقال أبو يعلى بن أبي زرعة للمازني: أفرأيت حرف المعنى يعمل عملين مُتَضادّيْن؟ قال: نعم، كقولك: قام القوم حاشا زيدٍ، وحاشا زيداً، وعلى زيدٍ ثوبٌ، وعلا زيدٌ الجبل. فيكون مرة حرفاً ومرة فعلاً بلفظ واحدٍ.

قال أبو القاسم: هذا الذي قاله المازني أبو عثمان صحيحٌ، إلا أنه كان يلزمه أن يبين لأي حرف ضارعت (مُذْ). كما أنا قد علمنا أن (متى) و(كيف) مضارعان ألف الاستفهام؟ وأن يبين: كيف وجه الرفع بمذ، وأي شيء العامل فيها؟.

والقول في ذلك: أن (مذ) إذا خفض بها في قولك: ما رأيتُهُ مذ اليوم، مضارعةٌ (من)؛ لأن (من) لابتداء الغايات، و(منذ) إذا كان معها النون فهي لابتداء الغايات في الزمان خاصة، فوقعت (مذ) بمعنى (من) فقد بان تضارعهما.

وأما القول في الرفع بها في قوله: ما رأيته مذ يومان، فإن هذا لا يصحُّ إلا من كلامين؛ لأنك إن جعلتَ الرؤية واقعة على (مذ) انقطعت مما بعدها، ولم يكن له رافـع. ولكنـه على تقـدير قولك. ما رأيته، ثم يقول لك القائل: كم مدة ذلك؟ فتقول: يومان، أي مدة ذلك يومان، فترفعه بالابتداء والخبر(١٤٢).

الدراسة والتحليل:

(مذ) ـ ومثلها (منذ) ـ تختص بالزمان، فلا تدخل إلا عليه لفظاً نحو: سرتُ مذ يومِنا، أو تقديراً نحو: ما رأيته منذ أنَّ الله خلقه، والتقدير: مذ زمن خلق الله إياه(١٤٣).

وهي لابتداء الغاية في الزمان كما أن (من) لابتداء الغاية في المكان. قال سيبويه: «وأما (مُذْ) فتكون ابتداءَ غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرتُ لك، ولا تدخلِ واحدةٌ منهما على صاحبتها، وذلك قولك: ما لقيتُهُ مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم، ومذْ غُدْوَةَ إلى الساعة، وما لقيتُه مُذُ(١٤٤) اليوم إلى ساعتك هذه، فجعلت اليومَ أول غايتك، فأجْرِيَتْ في بابها كما جَرَتْ (من) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا.

وتقـول: ما رأيته مُذْ يومين، فجعلتها غايةً كما قلت: أخذتُهُ من ذلك المكان، فجعلته غايةً، ولم ترد مُنْتَهى»(١٤٥).

وهي لفظ مشترك؛ يكون اسماً وحرفاً، وهذا مذهب الجمهور(١٤٦).

والفرق بينها إذا كانت اسماً وبينها إذا كانت حرفاً من جهة اللفظ؛ أنها إذا كانت اسماً رفعت ما بعدها، وإذا كانت حرفاً جرَّت ما بعدها. ولا تجر من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان؛ وذلك لأنها إذا كانت اسماً كان مدلولها الزمان؛ فخُصَّت به حرفاً طلباً للمناسبة بين معنييها(١٤٧).

ووجـه ثان من الفرق بينهما؛ أنها إذا كانت حرفاً كانت متعلقة بما قبلها، وكان الكـلام بها جملة واحدة. وإذا كانت اسماً رفع ما بعدها، نحو قولك: ما رأيته مذ يومان، وكان الكلام جملتين؛ الجملة الأولى فعلية، والثانية اسمية.

وأما الفرق بينهما من جهة المعنى؛ فإن (مذ) إذا كانت حرفاً دلت على أن المعنى الكائن فيما دخلت عليه لا فيها نفسها، نحو: زيدٌ عندنا مُذْ شهرٍ - بخفض ما بعدها بها - فالشهر هو الذي حصل فيه الاستقرار في ذلك المكان بدلالة (مذ) على ذلك. أما إذا كانت اسماً ورفعت ما بعدها دلت على المعنى الكائن في نفسها، نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعةِ، فالرؤية متضمنة (مذ) وهو الوقت الذي حصلت فيه الرؤية، وهو يوم الجمعة، كأنك قلت: الوقت الذي حصلت فيه الرؤية يوم الجمعة(١٤٨).

و (مذ) مبنية على السكون في كلتا حالتيها؛ لأنها إن كانت حرف جر فهي مبنية؛ لأن الحروف كلها مبنية. وما كان منها على حرفين فهو ساكن الآخر؛ لأنه لم تعرض له علة تخرجه عن أصله، والأصل في الحروف السكون، نحو: (مِنْ)، و(قد)، و(هَلْ)، و(بَلْ). . وما أشبه ذلك.

وإن كانت اسماً فهي مبنية أيضاً؛ لمشابهتها الحرف، وتضمنها معناه[149]. كما سيأتي.

والأغلب في (مـذ) أن تكون اسماً للحذف الذي لحقها، والحذف إنما يكون في الأسماء نحو: (يَدْ) و(دَمْ) والأفعال نحو: (خُذْ) و(كُلْ) دون الحروف إلا فيما كان مضعَّفاً ثم خفف نحو: (إن) و(لكن).

وأصـل (مـذْ): (منـذ)؛ والـدليل على ذلك أنه يقال في تصغيرها: مُنَيْذ، وفي تكسيرها: أمناذ، بإعادة ما حذف منها. والتصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها[150].

ونُقـل عن الأخفش (ت٢١١هـ، أو ٢١٥هـ أو ٢٢٠هـ) أن (منـذ) لغة أهل الحجاز، يجرّون بها ما بعدها مطلقاً. و(مذ) لغة بني تميم وغيرهم، يرفعون بها ما بعدها[151].

ودليل حرفيتها قولهم: أنت عندنا مذ الليلةِ وأنت مستقرٌ عندنا مذِ الليلة، فـ(مذ) أوصلت معنى الاستقرار إلى الليلة كما تقول: أنت عندنا في الليلة[152].

وكذلك إيصالها الفعل إلى (كم) و(متى)، نحو: مذكم سرتَ؟ أو: مذ متى سرتَ؟ كما يوصله حرف الجر في نحو: بكم اشتريت؟[153].

وإذا كان (مذ) حرفاً، فهو حرف قائم بنفسه غيرُ مقتطع ذكر ذلك المالقي[154]. (ت ٧٠٢هـ).

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن (مذ) اسم في كل موضع، وإذا انجرَّ ما بعده فهو ظرف منصوب بالفعل قبله. وقد رجح أحد الباحثين المحدثين هذا الرأي[155]. وسيأتي ذكره.

ورُدَّ بأنه لو كان ظرفاً لجاز أن يستغنى الفعل الواقع بعده عن العمل فيه بإعماله في ضمير يعود عليه. فكنت تقول: مذكم سرت فيه؟ وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على أنه حرف جر[156].

ولا تدخل (مذ) على المستقبل، إنما تدخل على الحال[١٥٧] والماضي. فالحال يكون أبداً بعدها مخفوضاً؛ لأنه لا يمكن أن يتقدّر بخلاف (في)، فلهذا ألزم الجر[١٥٨] ما رأيته مذ الليلةِ. وتكون بمعنى (من) إن كان المجرور ماضياً، نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس. وبمعنى (من) و(إلى) جميعاً إن كان معـدوداً، نحو: ما رأيته مذ ثلاثةِ أيامٍ[١٥٩] أي: ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها.

والاختيار أن يرفع بها ما مضى، وأن يجر بها الحاضر[١٦٠].

أما الموضع الذي تكون فيه (مذ) اسماً فهي على ضربين:

أحدهما: أن تكون بمعنى الأمد، فينتظم من أول الوقت إلى آخره، نحو: ما رأيته مُذْ يومان. والمعنى: أمد ذلك يومان. فيكون قد اشتمل من أول اليومين إلى آخرهما، لأن ذلك صار غاية عدم رؤيته إياه.

والنكرة مما يختص بهذا الضرب؛ لأن الغرض عدة المدة التي انقطعت فيها الرؤية. ولا يلزم تخصيص الوقت وتعيينه. فإنْ أتيَ بها فيه التعريف والعدد جازَ ولم يمتنع، نحو: لم أره مُذِ المحرَّمُ، ومذِ الشتاءُ؛ لاستهالها على مدة معدودة؛ إذ التعريف لم يخرجه من إفادة العدد؛ لأن المعرفة محصورة، فكأنه قال: لم أره مُذْ ثلاثون يوماً، ومذ ثلاثةُ أشهرٍ.

والثاني: أن تكون بمعنى أول الوقت. فيذكر فيه ابتداء الوقت، وهو غاية الزمان الذي انقطعت فيه الرؤية، من غير تعرّض إلى الانتهاء. وهذا يقتضي تخصيص زمن بعينه بمنزلة مافي جواب (متى)، نحو: مارأيته مذ يومُ الجمعةِ، والمعنى: ابتداء ذلك يوم الجمعة[١٦١].

وللنحاة في إعراب الاسم الواقع بعد (مذ) إذا كانت اسماً أقوال ثلاثة:

الأول: أنه مرفوع بتقدير فعل محذوف، وهو قول قوم من الكوفيين. وحجتهم أن (مُـذْ) و(مُنْذُ) مركبتان من (مِنْ) و(إذْ)، فتغيَّرتا عن حالها؛ حيث حذفت الهمزة، ووصلت (مِنْ) بالذال، وضُمّت الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب، والذي يدل على ذلك أن من العرب من يقول في (مُنْذُ): (مِنْذُ) بكسر الميم، فكسرها يدل على أنها مركبة من: (مِنْ) و(إذْ).

وإذا ثبت ذلك كان الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد (إذا) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾(١٦٢)، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾(١٦٣)، و﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ﴾(١٦٤). والتقدير: ما رأيته مذ مضى يومان، ومذ مضى ليلتان.

فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بـ(من) ولهذا المعنى كان الخفض بـ(منذ) أجود من (مذ)؛ لظهور نون (من) فيها تغليباً لـ(من). والرفع بـ(مذ) أجود؛ لحذف نون (من) منها تغليبا لـ(إذ)(١٦٥).

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري هذا القول لأسباب:

أولها: أن قولهم: [إن (مذ) و(منذ) مركبتان من: «من) و[إذْ] غير مسلم به؛ لعدم وجود دليل يدل على ذلك.

الثاني: أن ما احتجوا به من قول بعض العرب في (مُنذُ): (مِنْذُ) بكسر الميم، إنما هي لغيَّة شاذة نادرة لا يُعرَّجُ عليها، وليس فيها حجة على أنها مركبة. واللغة الفصيحة المشهورة بالضم.

والثالث: قولهم: [إن الرفع بعدهما يكون بتقدير فعل اعتباراً بـ(إذ)، والخفض بعدهما اعتباراً بـ(من)] باطل؛ لأن الحرفين إذا رُكّبا بَطُل عمل كل واحد منهما منفرداً، وحدث حكمٌ آخر(١٦٦).

كما ضَعّفهُ ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)؛ لأن (إذ) تضاف إلى المبتدأ كما تضاف إلى الفعل والفاعل. فليس تقدير المحذوف فعلاً بأولى من أن يكون اسماً مبتدأ(١٦٧).

وردَّه ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)؛ لأنهم يقولون: ما رأيته مذ إن الله خلقني. والجملة لا تكون فاعلة. وكذلك قولهم: ما رأيته مذ زيدٌ قائمٌ. فهذا المذهب فاسد(١٦٨).

وأشار أيضاً إلى أنه لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل مثل: (قد)، والسين، وسوف، وكل ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يجز أن يليه الاسم إلا في ضرورة شعر.

كذلك فإن الفعل لا يضمر إلا أن يكون أمراً أو نهياً أو ما جرى مجراهما، فلا يُضمر

في الخبر إلا أن يكون ثمَّ ما يدل عليه(١٦٩).

القول الثاني: وهو قول الفراء (ت٢٠٧هـ)؛ حيث ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد (مذ) مرفوع بتقدير مبتدأ محذوف؛ لأن (مذ) و(منذ) عنده مركبتان من (مَنْ) و(ذو) التي بمعنى الذي، وهي لغة مشهورة. فلما رُكّبتا حذفت الواو من (ذو) اجتزاء بالضمة عنها وُصيّرا كلمة واحدة. و(الذي) اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد. والصلة لا تخلو إما أن تكون من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل. فإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، أو منذ ليلتان، فالتقدير فيه: ما رأيته من الذي هو يومان. فحذف المبتدأ (هو)، وبقي الخبر (يومان). وحذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول جائز كقولهم: ماأنا بالذي قائل لك شيئاً، أي: ما أنا بالذي هو قائل لك شيئاً. وهذا كثير في كلامهم(١٧٠).

وردَّه الأنباري لسببين:

أولهما: أن (ذو) التي بمعنى الذي تستعملها طيىء خاصة، و(منذ يومان بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب. فكيف تستعمل العرب قاطبة (ذو) بمعنى الذي مع (من) ـ بناء على ماذكره ـ دون سائر المواضع؟.

والثاني: أن حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول إنما يجوز جوازاً ضعيفاً إذا طال الكلام كقولهم: الذي راغبٌ فيك زيدٌ، وما أنا بالذي قائل لك شيئاً. على أن من النحويين من يجعل الحذف في هذا النحو شاذاً لا يقاس عليه. وإذا كان شاذاً لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عدمه أولى(١٧١).

كذلك ردّ ابن يعيش هذا القول لأن (ذو) في لغة طيىء توصل بالفعل والفاعل، كما توصل بالمبتدأ والخبر، فليس تقدير المحذوف مبتدأ بأولى من أن يكون فعلاً. فتعيين الصلة مبتدأ وخبراً دون الفعل تحكمٌ، مع أن حذف المبتدأ إذا كان صلة وهو العائد قبيح إنما جاز منه ألفاظ شاذة تسمع ولا يحمل عليها ما وجد عنه مندوحة(١٧٢).

القول الثالث: وهو قول البصريين بأن (مذ) و(منذ) اسمان مبتدآن ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما؛ وذلك لأن معناهما الأمد؛ لأن التقدير في نحو: ما رأيته مذ يومان، ومذ ليلتان. أمدُ انقطاع الرؤية يومان، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان. والأمد لو

ظهر لكان في موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه.

وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما. وإنما بنيا لتضمنهما معنى (من) و(إلى) ؛ فمعنى ما رأيته مذ يومان: مارأيته من أول هذا الوقت إلى آخره.

وقد رجَّح أبو البركات وابن يعيش هذا القول[١٧٣]. وهو القول الذي ذهب إليه الأخفش أحد المتحاورين الثلاثة ولم يعارض في ذلك، كما ذهب إليه الزجاجي في أماليه ـ في أحد قوليه ـ كما سيأتي بيانه.

ورجوعاً إلى المحاورة التي بدأها الأخفش ببيان وجهي (مذ) وهما:

الأول : أن تكون اسماً مبتدأ وما بعدها خبرها، وذلك في حالة رفع ما بعدها، نحو: ما رأيتُهُ مذ يومانِ.

والثاني : أن تكون حرف جر إذا خُفض ما بعدها، مثل: ما رأيتُهُ مذِ اليومِ.

فقد وضح المازني (ت ٢٤٨هـ، أو ٢٤٩، وقيل ٢٣٠هـ) رداً على سؤال الرياشي (ت ٢٥٧هـ) للأخفش ـ عندما لم يأت الأخفش بمقنع ـ سبب عدم كون (مذ) في الموضعين اسماً كاسم الفاعل فإنه يخفض وينصب حيث قال: لا تشبه (مذ) ما ذكرتَ من الأسماء؛ وذلك لأنا لم نر الأسماء هكذا تلزم موضعاً واحداً إلا إذا ضارعت حروف المعاني، نحو (أين) و(كيف)[١٧٤]. وكذلك (مذ) هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعاً واحداً[١٧٥].

ويبدو ـ والله أعلم ـ أنه أراد أن اسم الفاعل من الأسماء المتمكنة التي لم تشابه الحرف ولم تتضمن معناه، فهو أقوى من (مذ) التي ضارعت حروف المعاني؛ فلزمت موضعاً واحداً، أي: وجب بناؤها. وبالتالي عَمِلَتْ عملين باعتبارَيْنِ مختلفَيْنِ فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى.

وقد نسب الدكتور محمد آدم الزاكي للرياشي أن (مذ) عنده اسم سواء رُفع ما بعدها أو جُرَّ حيث قال:

وأما الرياشي فقد ذهب إلى أن (مذ) في الموضعين ـ سواء رُفع ما بعدها أو جُرَّ ـ

اسم ، وهذا رأي بعض البصريين كما يقول الرضي ، وحكاه ابن يعيش بقوله : وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن (مذ) و(منذ) اسمان على كل حال. وهو رأي قوي لم يستطع الأخفش أن يردّه، وحاول ولم يأت بمقنع(١٧٦).

ثم عقَّب على جواب المازني على سؤال الرياشي بقوله :

وما ذكره المازني ليس بكافٍ في رده فيما أظن ؛ لأن له ما يؤيده ؛ وذلك لأن (مذ) و(منذ) أشبه بالظروف لدلالتهما على غاية زمانية ، وفي جعلهما اسمين على كل حال رفع للتعارض في أحكامهما ومدلولهما ، فالمدة والزمان ملحوظان فيهما باعتبار الاسمية ، ويرتفع ما بعدهما بالابتداء إذا كان مرفوعاً ، ويجر ما بعدهما بالإضافة إن كان مجروراً ، والإضافة دليل الاسمية .

ودليل آخر إضافتهما للأفعال ، فحرف الجر لا يدخل على الفعل . والظرف يضاف إلى الأفعال ، قال سيبويه : ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك : ما رأيته منذ كان عندي .

ألا ترى بعد هذا كله أن القول باسمية (مذ) و(منذ) على كل حال وجيه وسديد ، وقد أخذتا من الاسمية أهم خصائصها في الإضافة والتغيير بالتصغير والتكسير(١٧٧) .

وما ذكره فيه نظر لأسباب ، هي :

أولًا ـ الظاهر من نص المحاورة التي أوردها الزجاجي أن الرياشي لم يقل باسمية (مذ) على كل حال ، إنما كان يستفسر عن سبب عدم كون (مذ) اسماً في حالتي رفع الاسم بعدها وجره كاسم الفاعل .

ثانياً ـ مذهب الجمهور أن (مـذ) و(منـذ) مختصتان بالزمان ، وهما من الألفاظ المشتركة ؛ تكونان اسمين وحرفين ، ولا تعارض في مدلولهما في حالتي رفعهما لما بعدهما أو جرهما له ؛ وذلك لأنهما إذا كانتا اسمين كان مدلولهما الزمان ، وإذا كانتا حرفين فإنهما لا تجران من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان ؛ إذ خُصَّت بها حرفاً طلباً للمناسبة بين معنييهما . وقد تقدم بيانه .

ثالثاً ـ ما ذكره من أن القول باسمية (مذ) و(منذ) على كل حال وجيه وسديد، وقد أخذتا من الاسمية أهم خصائصها في الإضافة والتغيير بالتصغير والتكسير مردود بالآتي:

١ ـ ما استدل به النحاة على حرفيتها مما سبق ذكره وهو:

ـ إيصالها معنى الفعل إلى ما دخلت عليه. والحرف هو الذي يدل على معنى في غيره[١٧٨].

ـ إيصالها الفعل إلى (كم) نحو: مذكم سرت؟ كما يوصله حرف الجر. ولا يمكن أن تكون ظرفاً؛ لأنه لو كان كذلك لجاز أن يستغني الفعل الواقع بعده عن العمل فيه بإعماله في ضمير يعود عليه فيقال: مذكم سرت فيه؟، أو سرتَهُ. وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على أنه حرف جر.

٢ ـ أما ما ذكره من أنهما قد أخذتا من الأسمية أهم خصائصها في الإضافة والتغيير بالتصغير والتكسير؛ فالتصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها بإعادة ما حذف منها. ولما كانتا مستعملتين اسمين وحرفين، وكان الأصل فيهما: (منذ)، و(مذ) مخففة، غلّبوا الاسمية على (مذ) بسبب الحذف الذي لحقها؛ لأن الحذف إنما حقه أن يكون في الأسماء.

أما إذا أضيفتا إلى الجملة، نحو: ما رأيته مذكان عندي، فالمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة[١٧٩]. والإضافة من خصائص الأسماء التي تكفُّ سبب البناء وتلغيه. وبالرغم من ذلك فهما مبنيتان في حال كونهما اسمين. والاسم إنما يبنى إذا شابه الحرف مشابهة قوية تقربه منه، قال ابن مالك:

والاسمُ منه مُعربٌ ومَبْنيٌّ   لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْني

فهذه المشابهة القوية لا يعارضها شيء من خصائص الأسماء كالإضافة. فهما غير لازمتي الإضافة، كما أنهما وإن أضيفتا إلى الجملة إلا أن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة فهي في تقدير الانفصال، فلا يعارض ذلك مشابهتها للحرف. إنما الذي يعارض شبه الحرف لزوم الإضافة إلى المفرد[١٨٠].

فلما كانتا قويتي الشبه بالحرف لم يكن للإضافة أي أثر عليهما.

ثم أورد المازني مثالين تنظيريَّين على عمل حرف المعنى عملين مختلفين ردًّا على سؤال ابن أبي زُرْعة كما ورد في المحاورة التي أوردها الزجاجي، حيث قال: قال أبو يعلى بن أبي زرعة للمازني: أفرأيت حرف المعني يعمل عملين متضادين؟ قال: نعم، كقولك: قام القوم حاشا زيدٍ، وحاشا زيداً. وعلى زيدٍ ثوبٌ، وعلا زيدٌ الجبلَ، فيكون مرة حرفاً ومرة فعلاً(١٨١).

ومثلهما (مذ) حيث يختلف عملها باختلاف حالها؛ فإذا رُفع الاسم بعدها فهي اسم، وإذا خُفض فهي حرف جر.

وواضح أن الذي قصده المازني هو أن الأدوات الثلاث: (حاشا) و(على) و(مذ) تشتَرك جميعها في أن كل واحدة منها تعمل عملين مختلفين بحسب اختلاف حال كل منها وإن كان اللفظ واحداً، وهذا يدفع ما عقَّب به د. محمد الزاكي على قول المازني حيث قال:

وحجتهم في خفض ما بعد (مذ) و(منذ) في حال استعمال ما بعدهما مجروراً: أنهما حرفا جر مضارعان لحروف المعنى كما ذكره الأخفش وأيده المازني وإن كان في تنظيره (مذ) بـ(حاشا) و(علا) غير موفق في نظري؛ لأن (حاشا) حين تنصب ليست بحرف، و(علا) حين ترفع فعل ليست بحرف(١٨٢).

رأي الزجاجي في المسألة:

قال أبو القاسم: هذا الذي قاله المازني أبو عثمان صحيح، إلا أنه كان يلزمه أن يبين: لأي حرف ضارعت (مذ)، كما أنا قد علمنا أن (متى) و(كيف) مضارعان ألف الاستفهام؟ وأن يبين: كيف وجه الرفع بـ(مذُ) وأي شيء العامل فيها؟(١٨٣).

ثم أجاب عن الأول وهو لأي حرف ضارعت (مذ)؟ بأن (مذ) إذا خفض بها في قولك: ما رأيته مذِ اليوم، مضارعةٌ (من)؛ لأن (من) لابتداء الغايات، و(منذ) إذا كان معها النون فهي لابتداء الغايات في الزمان خاصة، فوقعت (مذ) بمعنى (من)، فقد بان تضارعهما(١٨٤).

أي : أن هناك مشابهة بينهما؛ وهي أنهما لابتداء الغاية مع اختلافٍ بينهما في نوع تلك الغاية .

و (مذ) الخافضة مبنيةٌ ؛ لأن الحروف كلها مبنية . وبنيت على السكون وهو الأصل في البناء مثل : (مِنْ) .

ثم وضح بعد ذلك وجه الرفع بـ(مُذْ) في نحو: ما رأيته مذ يومان . بأن هذا لا يصح إلا من كلامين؛ لأنك إنْ جعلت الرؤية واقعة على (مذ) انقطعت مما بعدها، ولم يكن له رافع ، ولكنه على تقدير قولك: ما رأيته ، ثم يقول لك القائل : كم مدة ذلك؟ فتقول : يومان ، أي : مدة ذلك يومان فترفعه بالابتداء والخبر[١٨٥] .

أي : أن الكلام في حالة رفع الاسم الواقع بعد (مذ) تضمن جملتين مستأنفتين : فعلية مقدمة ، واسمية مؤخرة هي جوابُ سؤالٍ مقدر . فـ(مذ) مبتدأة؛ لأنها واقعة موقع الأمد ، فكما يكون الأمد مبتدأ ، فكذلك ما وقع موقعه ، وما بعدها الخبر .

ونجد الزجاجيَّ رحمه الله قد ذهب في كتابه (الجمل) مذهباً آخر في إعراب (مذ) والاسم الواقع بعدها في حالة كونه مرفوعاً حيث قال :

وأما (مُذْ) فترفعُ ما مضى ، وتخفضُ ما أنت فيه ، كقولك : ما رأيتُهُ مذْ يومانِ ، ومذ شهرانِ ، ومذُ عامانِ ، ومُذْ عشرةُ أيامٍ ، فترفع ذلك كلَّه لأنه ماضٍ بالابتداء ، وخبره (مذ) . والتقدير : بيني وبين لقائه يومان[١٨٦] .

وقد رجح ابن عصفور القول بإعراب (مذ) مبتدأ ، خبره الاسم الواقع بعده؛ لأنه يطّرد ولا ينكسر أصلاً . قال معقباً على قول أبي القاسم الأخير :

ومذهب أبي القاسم ينكسر؛ ألا ترى أنه لا يسوغ في : (ما رأيته مذ يومُ الجمعةِ) هذا التقدير؛ لأنك إن قلت : بيني وبين لقائه يومُ الجمعة كنت كاذباً ؛ لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك ، وهو ما بعد يوم الجمعة ..

وإذا قلت : أول ذلك يوم الجمعة ، جاز لأنك أخبرت بأول الانقطاع أنه كان في يوم الجمعة ، ثم اتصل[١٨٧] .

كما قيل بعدم اطراده إلا أن يُجعل على حذف العاطف والمعطوف، أي: بيني وبين لقائه يوم الجمعة وما بعده حتى الآن. وهذا فيه تكلف(١٨٨).

أما ابن هشام فقد أورد رأي الزجاجي في شرحه لكتاب الجمل دون أيّ تعقيب منه عليه(١٨٩).

كما أورده في المغني مشيراً إلى أنه لاخفاء بما فيه من التعسُّف(١٩٠).

لذا فمن الأولى أن تكون (مذ) مبتدأة، خبرها ما بعدها لأنه يطرد ولا ينكسر أصلاً.

وبعد أن أورد الزجاجيُّ جَوَابَيْ أبي عثمان المازني على سؤال الرِّياشيِّ وابن أبي زُرعة قال: هذا الذي قاله المازنيُّ أبو عثمان صحيح(١٩١) فدلّ هذا على موافقته له فيما ذهب إليه.

ومما اشتمل عليه جواب المازني على سؤال ابن أبي زرعة هو: عمل (حاشا) عملين متضادين، فتكون مرة فعلاً فتنصب، ومرة حرفاً فتخفض.

وقد اختلف النحويون في (حاشا) إذا كانت للاستثناء(١٩٢).

فذهب سيبويه إلى أنها حرف جر، وليست بفعل، قال: وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجرُّ ما بعده، كما تجرُّ (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء(١٩٣). وقد تابعه في ذلك كثير من النحويين(١٩٤).

وإنما التزم سيبويه حرفية (حاشا)؛ لامتناع وقوعه صلة لـ(ما) المصدرية، قال: وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خَلَا عبدِ اللهِ، فيجعل (خلا) بمنزلةِ (حاشَا).

فإذا قلت: ماخلا، فليس فيه النصب؛ لأن (ما) اسمٌ، ولا تكون صلتُها إلا الفعل هاهنا، وهي (ما) التي في قولك: أفعلُ ما فعلتَ. ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشَا زيدٍ، لم يكن كلاماً(١٩٥).

ومما يعضد قول سيبويه أنه يقال: حاشاي، بدون نون الوقاية. ولو كان فعلاً لم يجز ذاك، ولقيل: حاشاني(١٩٦).

وذهب آخرون إلى أنه يكون فعلاً، ويكون حرفاً، فينصب المستثنى إذا كان فعلاً، ويجرُّه إذا كان حرفاً. وممن قال بهذا القول: الفراء(١٩٧)، والأخفش(١٩٨)، والجرمي(١٩٩)، (ت٢٢٥هـ) والمازني(٢٠٠)، والمبرد(٢٠١)، والزجاج(٢٠٢). وابن جني(٢٠٣)، وغيرهم(٢٠٤).

ويرجح عندي ماذكره المرادي (ت٧٤٩هـ) وهو أن الصحيح أن (حاشا) تكون حرفاً فتجرّ، وتكون فعلاً فتنصب؛ لأنه ثبت عن العرب الوجهان(٢٠٥).

والغالب عليها الحرفية، لذا فالكثير الجر بـ(حاشا). وقليلاً ما تكون فعلاً متعدّياً جامداً لتضمنه معنى (إلا). ومن هنا كانت عند سيبويه تخفض أبداً. وأجاز بعضهم النصب بها، وهو الصحيح؛ فقد سُمع عن العرب قولهم: (اللهم اغفر لي ولِمَنْ يسمعُ، حاشا الشيطانَ وأبا الأصْبغ)(٢٠٦).

وكلام الزجاجي في الجمل يوحي بأن الجر بـ(حاشا) هو الكثير، قال: «فأما (سِوَى) و(سُوَى) و(سَوَاء) و(حَاشَا) و(خَلا)، فإنها تخفض على كل حالٍ، كقولك: قام القوم سِوَى زيدٍ: وحاشا عمروٍ، وخلا محمدٍ.

ومن العرب من ينصب بـ(حاشا) ويجعلها فعلاً..»(٢٠٧).

وقد تابع الزجاجيُّ المازنيَّ في الأمالي في أن (حاشا) تأتي تارة فعلاً فتنصب، وتارة حرفاً فتخفض.

٦ ـ محاورة عيسى بن عمر الثقفي مع أبي عمرو بن العلاء:

قال الزجاجي: «أخبرنا أبو عبد الله اليزيدي، يرفعه إلى عمه عن جده أبي محمد اليزيدي ـ واسمه يحيى بن المبارك ـ قال:

كنّا في مجلس أبي عمرو بن العلاء، فجاءه عيسى بن عُمر الثقفي فقال: يا أبا عمروٍ، ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع. فقال له أبو عمرو: هيهاتَ، نمتَ وأدلج الناس! ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع. ثم قال لي أبو عمرو: تعال أنت يايحيى. وقال لخلفٍ الأحمر: تعال أنت ياخلف. امْضِيَا إلى أبي مهدية

فلقناه الرفع، فإنه يأبى. وامْضينا إلى المنتجع ابن نبهان التميمي فلقّناه النصب، فإنه يأبى.

قال أبو محمد: فمضينا إلى أبي مَهديَّة فوجدناه قائماً يصلي، فلما قضى صلاته، أقبل علينا فقال: ما خطبُكما؟ فقلت: جئنا لنسألك عن شيء من كلام العرب. قال: هاتياه. فقلنا: كيف تقول: (ليس الطيبُ إلا المسك)؟ فقال: أتأمراني بالكذب على كبر سنّي، فأين الزعفران، وأين الجاديّ، وأين بنّة الإبل الصادرة؟ فقال له خلف: ليس الشرابُ إلا العسل. قال: فما تصنع سُودَانُ هَجَر، مالهم غير هذا التمر.

فلما رأيت ذلك قلتُ له: كيف تقول: ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةً الله والعمل بها؟ فقال: هذا كلامٌ لا دَخَلَ فيه، ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها، فنصب، فلقّناه الرفع فأبى[٢٠٨]، فكتبنا ما سمعنا منه.

ثم جئنا إلى المنتجع فقلنا له: كيف تقول: ليس الطيبُ إلا المسكَ؟ ونصبنا، فقال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، ورفعَ. وجهدنا به أن ينصبَ فلم ينصب.

فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد، فأخبرناه بما سمعنا، فأخرج عيسى خاتمه من يده، فدفعه إلى أبي عمرو، وقال: بهذا سُدْت الناسَ يا أبا عمرو[٢٠٩].

الدراسة والتحليل:

(ليس) فعل لا يتصرف، هذا مذهب سيبويه والجمهور[٢١٠]. ودليل فعليتها؛ اتصالها بضمائر الرفع البارزة التي لا تكون إلا في الأفعال، نحو: ولسْتُ، لسْتَ، ولستُما، ولستُنَّ، وليسوا. وكذلك اتصال تاء التأنيث الساكنة بها، نحو: ليْسَتْ هندٌ قائمة.

وعدم تصرفها وكذلك عدم دخول (قد) عليها لا ينفي كونها فعلاً، فإن فعل التعجب، وكذلك (عسى) و(حبذا) كلها أفعال، وهي غير متصرفة، ولا تدخل عليها (قد)[٢١١].

وهي بمنزلة (ما) في النفي، وهذا لا يخرجها عن كونها فعلاً؛ لأنه يدل على مشابهة بينهما، وهو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها. وأما أن يدل على أنها حرف فلا؛ إذ الدلالة قد قامت على أنها فعل[٢١٢].

وذهب الفارسي - في أحد قوليه[٢١٣]. وجماعة من أصحابه وابن شقير[٢١٤] (ت٣١٧هـ) إلى أنها حرف؛ وذلك بالنظر إلى معناها؛ لأنها بمنزلة (ما) تنفي الجملة التي تدخل عليها، فتكون حرفاً؛ إذ هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير، كـ(مِنْ)، و(إلى)، و(لا)، و(ما) وشبهها[٢١٥].

ونقل عن أبي بكر بن السراج القول بحرفية (ليس)[٢١٦]، بينما نجده في كتابه (الأصول) يوافق الجمهور على أنَّ (ليس) فعلٌ[٢١٧].

والصحيح على ماتقتضية صناعة العربية أنها فعل وإنْ كانت مشبهة للحرف، وليست مشابهة الشيء للشيء في معنى من المعاني بموجب أن يجعله الشيء نفسه المشبه به. حيث توجد في كلام العرب أسماء كثيرة مضارعة للحروف مثل: (أني)، و(متى)، و(أيان)، و(كيف) ونحو ذلك، وهذه كلها ليست حروفاً لمشابهتها لها[٢١٨].

وقد رجح المالقي حرفيتها إذا وُجدت بغير خاصيّة من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، فتكون حرفاً لا غير بمنزلة (ما) النافية، كقول الشاعر:

تَهْدِي كَتَائِبَ خُضْراً لَيْسَ يَعْصِمُها إلا ابْتِدَارٌ إلى موتٍ بإلجامِ[٢١٩]

وإذا وُجِدَتْ بشيء من خواصّ الأفعال قيل: إنها فعل، وهذا لا تنازع فيه، حيث ذكر أبو علي الفارسي[٢٢٠] (ما) النافية إنما عملت بشبهها لـ(لَيْسَ)، فجعل (ليس) أصلاً في العمل و(ما) فرعاً، وليس ذلك إلا لتغليبه عليها حكم الفعليةوتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفاً - عنده - لم تكن أصلاً في العمل حتى يشبه بها (ما). بل يكونان أصلين في هذه الحالة[٢٢١].

وعمل (ليس) - إذا كانت فعلاً ناسخاً - هو رفع الاسم ونصب الخبر.

واختُلف في عملها عند اقتران خبرها بـ(إلا)؛

فبنو تميم يرفعون الخبر، نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ، برفع المسك، وقد حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء؛ حملاً لـ(ليس) على (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في الإعمال عند استيفاء شروطها[٢٢٢].

وقال بعضهم: ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها، ولا ضمير في (ليس)[٢٢٣] فلم يعملوا (ليس) كما لم يعملوا (ما) في قولهم: ما الطيبُ إلا المسكُ[٢٢٤].

وخرَّج الفارسي ذلك على أوجه:

أحدها: أن يكون اسم (ليس) ضمير الشأن، و(الطيب) مبتدأ، و(المسك) خبره، ويكون التقدير بإلا التقديمَ وإنّ أخّرت، كأنه أراد: ليس إلا الطيبُ المسكُ، أي: ليس الأمر إلا الطيب المسك.

ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً، فقيل: ليس إلا الطيبُ المسكُ. ولم يثبت وضْع (إلا) في غير موضعها[٢٢٥].

والثاني: أن يكون (الطيبُ) اسم (ليس)، والخبر محذوف، و(إلا المسك) بدلٌ من اسمها، كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك.

والثالث: أن (الطيب) اسم (ليس)، والخبر محذوف، و(إلا المسك) نعتٌ للاسم؛ لأن تعريفه تعريفُ الجنس، فهو نكرة معنى. أي: ليس طيبٌ غيرُ المسكِ طيباً في الوجود[٢٢٦].

ولأبي نزار الملقَّب بملك النحاة (ت٥٦٨هـ) توجيه آخر؛ وهو أن (الطيب) اسم (ليس)، و(المسك) مبتدأ حُذِفَ خبره، والجملة خبر (ليس)، والتقدير: ليس الطيبُ إلا المسكُ أفْخَرُهُ[٢٢٧].

والذي يُبطِلُ هذه التأويلات نقل أبي عمرو أن ذلك لغة بني تميم. والتأويل إنما يكون لكلمة وقعت شذوذاً ممن لغته غيرها لا في لغة قوم لا يعرفون سواها[٢٢٨].

أما أهل الحجاز فيبقون لـ(ليس) عملها في الخبر المقترن بـ(إلا)، فيقولون: ليس الطيب إلا المسكَ.

وقد رجح بعض النحاة عمل (ليس) على كل حال؛ سواء تقدم خبرها على اسمها، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر، نحو: ليس زيدٌ قائماً، وليس قائماً زيدٌ، وليس زيدٌ إلا قائماً، وذلك لأنها فعل. خلافاً لـ(ما) النافية، التي وإن كانت مشبهة لـ(ليس) وتعمل عملها إلا أنها أضعف منها؛ لأن (ليس) فعلٌ و(ما) حرف[٢٢٩].

فأهل الحجاز إذا أدخلوا على (ما) ما يوجبها ردُّوها إلى أصلها فقالوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ؛ لكونها حرفاً، فلا تقوي على العمل حين ينتقض معنى النفي. قال سيبويه: وتقول: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله عزّ وجلّ: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٌ﴾[٢٣٠]، لم تقو (ما) حيثُ نَقَضْتَ معنى (ليس)، كما لم تقوَ حين قدّمتَ الخبر. . .

فإن قلتَ: ليس زيدٌ إلا ذاهباً، أدخلتَ ما يُوجبُ كما أدْخلْتَ ما يَنْفِي. فلم تَقْوَ (ما) في باب قَلْبِ المَعْنىَ كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر[٢٣١].

كما ذهب المبرد إلى جواز نصب ما بعد (إلا) بـ(ليس) لأنها فعل[٢٣٢].

وأشار ابن السراج إلى أن بعض العرب شبهها بـ(ما) فقال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، فرفع، وهذا قليل[٢٣٣].

وقد تابعهم أبو القاسم الزجاجي في ذلك في كتابه (الجمل) حيث قال في باب (ما):

وبطل عمل (ما) لما انتقض النفيُ؛ لأنها إنما شبهت بـ(ليس) في باب النفي، فلما زال النفي بَطلَ عملُها.

فأما (ليس) فإنها تنصب خبرها مقدَّماً ومُؤَخَّراً، أو موجباً ومنفياً؛ لأنها متمكنة، فهي في بابها أقوى من (ما) وذلك قولك: ليس زيدٌ قائماً، وليس قائماً زيدٌ، وليس زيدٌ إلا قائماً. .[٢٣٤].

وبناءً على ما تقدم فإنه يبقى خبر (ليس) بعد دخول (إلا) عليه منصوباً كما كان قبل ذلك؛ لوجود أصل الفعلية. ويجوز رفعه إجراءً لها مُجرى (ما)، لما حُكِي من كلامهم: ليس الطيبُ إلا المسك، وهو لغة تميم.

ويبدو أن عيسى بن عمر لم يكن محيطاً بلغات العرب في هذه المسألة. ولأن أبا عمرو بن العلاء واسع العلم بكلام العرب ولغاتها وغريبها[٢٣٥]، فإن عيسى بن عمر يُسَلِّمُ له ـ بعد أن أخرج خاتمه من يده ودفعه إليه ـ بقوله: «بهذا سُدْتَ الناس يا أبا عمرو».

ثالثاً : المحاورة التي دارت بين نحوي وأمير البصرة

٧ ـ محاورة الأخفش مع محمد بن سليمان الهاشمي :

«أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبريّ قال: أخبرنا أبو عثمان المازني قال:

قرأ محمد بن سليمان الهاشمي وهو أمير البصرة على المنبر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[٢٣٦]، بالرفع، فعلم أنه قد لحن، فبعث إلى النحويين وقال لهم: خرّجُوا لها وجهاً. فقالوا: نعطف به على موضع (أنّ): لأنها داخلة على المبتدأ والخبر. فأحسنَ صِلَتَهم، ولم يرجع عنها لئلاَّ يُقالُ: لحن الأمير.

وأخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال: أخبرنا أبو العباس المبرد عن المازني قال: حدثني الأخفش قال:

كان أمير في البصرة يقرأ على المنبر (إنَّ الله وملائكته يصلّون على النبي) بالرفع، فصرتُ إليه ناصحاً ومنبهاً فتهدّدني وقال: تلحَنون أمراءكم، ثم عُزل وتقلّد محمد بن سليمان الهاشمي، فكأنه يلقنها من في المعزول» فقلت: هذا هاشمي نصيحته واجبة. فَجَبُنْتُ عنه وخشيتُ أن يتلقّاني بمثل ماتلقّاني به الأول، ثم حملتُ على نفسي فأتيتُه، فإذا هو في غرفة له، وعنده أخوه والغلمانُ على رأسه فقلت: هذا ـ وأومأتُ إلى أخيه ـ فنهض أخوه وتفرّق الغلمان، فقلت: أصلح الله الأمير أنتم أهل بيت النبوةَ، ومعدن الرسالةَ والفصاحة، وتقرأ: إن الله وملائكته بالرفع. وهو لحن لا وجه له؟! فقال: جزاك الله خيراً، قد نَبَّهْتَ ونَصحت! فانصرفْ مشكوراً.

فأنصرفتُ. فلما صِرتُ في نصف الدَّرجة إذا قائلٌ يقول لي: قِفْ. فوقفتُ وخِفْت أن يكون أخوه أغراه بي، فإذا بغلةٌ سَفْواء[٢٣٧]. وغلامٌ وبَدْرةٌ[٢٣٨]. وتَخْتُ ثياب، وقائلٌ يقول: هذا لك، قد أمر به الأمير. فانصرفتُ مغتبطاً[٢٣٩].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر - وقد سبق لي دراسة المسألة دراسة مستفيضة بما يغني عن تفصيل القول فيها في هذا الموضع[٢٤٠].

فالكوفيون أجازوا ذلك العطف مطلقاً عند الكسائي وبشرط خفاء إعراب اسم (إنَّ) عند الفراء[٢٤١]، لأن اسم (إنَّ) عندهم في محل رفع، إذ لم يشترطوا في العطف على المحلّ وجود المحْرز. ولأنهم يرون أن (إنَّ) ناسخ ضعيف فلم تعمل في الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها. ولهذا يجوز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر؛ لأنه لا يؤدي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد وكما يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر بإجماع فكذلك قبل مجيء الخبر، لأن لا فرق بينهما.

ومما احتجوا به على صحة مذهبهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٢٤٢].

وقول بعض العرب: (إنك وزيدٌ ذاهبان) و(إنهم أجمعون ذاهبون)[٢٤٣].

وإنما اشترط الفراء خفاء الإعراب لئلا يتنافر اللفظ[٢٤٤]. إذ لو كان الاسم مُعْرباً لأدى ذلك إلى التخالف بين المتعاطفين في الحركة اللفظية[٢٤٥].

أما البصريون فيمنعون ذلك العطف؛ لما يترتب عليه من توارد عاملين على معمول واحد، إذ يجب في نجو: (إنَّك وزيدٌ قائمانِ) أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء وعاملاً في خبره - وهو زيد - . وتكون (إنَّ) عاملة في الخبر. وقد اجتمعا في لفظ واحد. فلو قيل بجواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال[٢٤٦].

وقد لجأ سيبويه إلى التأويل في الآية الكريمة التي أجمع القراء السبعة فيها على رفع (الصابئين)، وذلك بتقديم الخبر المذكور في الآية، وتكون (الصابئون) مبتدأ خبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيّز (إنَّ) من اسمها وخبرها.

والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادُوا من آمنَ باللهِ واليوم الآخرِ وعملَ صالحاً فلا خوفُ عليهم ولا هم يحزنونَ ، والصابئون والنصارى كذلك[٢٤٧] .

وتابع سيبويه جماعةٌ من النحاة والمفسرين والمعربين[٢٤٨] .

ويرجح عندي رأي الكوفيين لئلا نلجأ إلى التأويل في الآية القرآنية، وعليه يجوز في نحو: إن زيداً وعمروٌ قائمان ، رفع (عمرو) على أنه معطوف على اسم (إنَّ) باعتبار أصله قبل دخول الناسخ عليه . والخبر (قائمان) . والعطف هنا من قبيل عطف المفردات ؛ لمطابقة الخبر لاسم (إنَّ) مع المعطوف من حيث التثنية .

أما لو اعتبرنا عمراً مبتدأ خبره محذوف ، فإن ذلك يؤدي إلى اختلاف المطابقة اللفظية ، كما يلزم عليه عطف جملة على جملة أخرى لم تكتمل .

أما لو كان الخبر مفرداً نحو : إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبٌ ، فيجوز لنا والحالة هذه وجهان :

أحدهما : اعتبار (ذاهب) خبر (إنَّ) ، و(عمرو) مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة خبر (إنَّ) عليه . والجملة معترضة بين اسم (إنَّ) وخبرها . ولا يجوز أن تكون معطوفة ، لأنه لا يجوز عطف جملة على جملة إلا بعد أن تتم الأولى .

ولا يصح أن يكون العطف عطف مفردات ، لما يترتب عليه من اختلال المطابقة اللفظية ، فيقع المفرد خبراً عن المثنى .

والوجه الآخر: اعتبار (عمرو) مبتدأ خبره (ذاهب)، وخبر (إنَّ) محذوف بعد اسمها ، والتقدير: إن زيداً ذاهبٌ . فيكون الكلام عطف جملة اسمية على نظيرتها السابقة .

والوجه الأول هو الأرجح ؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه هو الأقوى .

فالنزول على حكم المطابقة اللفظية أمر محتوم ، فحيث تحقَّقت وتحكَّمت وجب اعتبار العطف عطف مفردات ، وحيث اختلفت وجب اعتباره عطف جمل ، أو اعتبار الجملة الثانية معترضة[٢٤٩] .

ورجوعاً إلى قراءة (إن الله وملائكتُهُ يصلون على النبي) - برفع ملائكته[٢٥٠] - نجد أنها من الأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف على اسم (إنْ) بالرفع قبل تمام الخبر.

وقد أجاز ثعلب رفع (ملائكته)، ثم قال: «لم نسمع من قرأ به»[٢٥١].

أما البصريون فقد خَرَّجُوا القراءة السابقة على حذف الخبر من الأول، أي: يصلّي وملائكته يصلُّون؛ وذلك لأجل الواو في (يُصَلُّون) إلا إنْ قُدِّرت للتعظيم مثلها في: ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾[٢٥٢].

ورُدَّ بأنه لم يُسمع: أنا قائمون، على التعظيم، بل لابد من المطابقة اللفظية على حدّ: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾[٢٥٣][٢٥٤].

نتائج الدراسة:

بعد دراسة المحاورات النحوية الواردة في أمالي الزجاجي ومحاولة الوقوف على آراء الزجاجي النحوية وموقفه منها يتضح لنا الآتي:

١ - الحدة في أسلوب الحوار في المحاورات الثلاث الأولى التي دارت بين رجال المدرستين البصرية والكوفية بحضرة ذي سلطان بدافع من العصبية المذهبية التي تحول دون الالتزام بالحوار واتباع الرأي الأمثل أو الأصوب، وقد تنتهي بصاحبها إلى المكابرة واتباع الهوى، وغمط الحقائق.

٢ - كانت هناك محاورات بين رجال المدرسة الواحدة إلا أنها كانت أخف في حدتها من المحاورات التي بين رجال المدرستين. ويلاحظ أن الدافع وراءها هو الرغبة في الاستزادة العلمية كما في المحاورة الخامسة والسادسة.

٣ - كان الزجاجي يكتفي - غالباً - بنقل رأي المتحاورين دون إبداء رأيه في المسألة موضوع الحوار فيما عدا محاورتين:

إحداهما كانت بين نحويَّيْنِ أحدهما بصري - وهو اليزيدي - والآخر كوفي - وهو الكسائي - حول إعراب (زيد) في نحو: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم البتةَ زيد. وقد خالفهما الزجاجي وانفرد برأي مستقل في المسألة.

والثانية كانت بين بعض رجال المدرسة البصرية وهم الأخفش والمازني والرياشي حول (مذ) وعملها. وقد وافق الزجاجيُّ المازنيَّ، وتمم القول في المسألة بعده.

٤ ـ لقد أفصح الزجاجيُّ نفسه في كتابه (اللامات) عن مذهبه، حيث قال: ونقول في هذا الفصل ما قاله المازني: قال: إذا قال العالم المتقدم قولاً فسبيل مَنْ بعده أن يحكيَه، وإنْ رأى فيه خللاً أبانَ عنه، ودلَّ على الصواب. ويكون الناظر في ذلك مُخَيَّراً في اعتقاد أيّ المذهبين بأن له فيه الحقُّ[٢٥٥].

أي أن مذهبه هو: الاطلاع على آراء مَنْ سبقوه وانتخاب مايراه صواباً دون تعصب. وهذا لا يحول دون أن يوضح وجه الحق إذا رأى خللاً.

وبعد الدراسة يتبينّ لنا بوضوح أن الزجاجي كان موافقاً للبصريين في أغلب آرائه، ومثال ذلك الآتي:

١ ـ وافق البصريين في جواز دخول (إنَّ) في الجملة الواقعة خبراً لـ(إنَّ) الأولى.

٢ ـ تابع البصريين في الأمالي في القول بأن (مذ) إذا رُفع ما بعدها فهي اسم مبتدأ، وما بعدها خبرها ـ وذلك في أحد قوليه كما سبق بيانه.

٣ ـ وافق المازني وغيره في أن (حاشا) تأتي فعلاً فتنصب وحرفاً فتجر؛ لورود الوجهين عن العرب.

٤ ـ تابع سيبويه وجمهور النحاة في القول بفعلية (ليس)، كما تابعه في بقاء خبر (ليس) منصوباً بعد دخول (إلا) عليه كما كان قبل ذلك؛ لوجود أصل الفعلية.

وهو وإن كان يميل في أغلب آرائه للبصريين إلا أنَّا لا نلحظ تعصُّبَه لهم على الكوفيين؛ فكان يُوردِ رأي الفريقين في المحاورة دون تَعَصُّبٍ لأحدهما. كما لم يَحُلْ ذلك دون ظهور شخصيته العلمية المستقلة.

ويبدو أن ميل الزجاجي في أغلب آرائه إلى البصريين جَعَلَ الزبيدي يعدّه من علماء المدرسة البصرية، حيث وضعه في الطبقة العاشرة من طبقات النحويين البصريين[٢٥٦].

٥ ـ تعددت الآراء في إعراب زيد في نحو: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم البتةَ زيد. وقد كانت لي وجهة نظر مخالفة لما ذكره الكسائي واليزيدي والزجاجي.

تم بحمد الله

الهــوامش

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص ٣٥.

(٢) انظر السابق ، ١٥٩.

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٧٨، ٧٩.

(٤) انظر لسان العرب (ح و ر) .

(٥) انظر مقدمة كتاب أمالي الزجاجي لعبد السلام هارون ١٧ ، ١٨ .

(٦) البيت لأفنون التغلبي ، وهو صُرَيْم بن معشر، شاعر جاهلي . انظر الشعر والشعراء ٢٦٨ . ومعنى الرئمان : المحبة والعطف

(٧) أمالي الزجاجي ٥٠ ، ٥١ . وانظر الأمالي الشجرية ١/٣٧ . مغني اللبيب ١/٤٦ . وشرح شواهد المغني للبغدادي ١/٢٤٦ ، ٢٤٧ . خزانة الأدب ١١/١٤٧.

(٨) انظر مجالس العلماء ص: ٣٥. وكذلك وردت هذه الرواية في معجم الأدباء لياقوت ٣/١٨٣ ، ١٨٤ والأشباه والنظائر للسيوطي ٣/٢٢٥ .

(٩) انظر الأمالي الشجرية ١/٣٨ .

(١٠) انظر السابق ١/٣٨، ٣٩ .

(١١) النمل من الآية ٨٨.

(١٢) الروم من الآية٦ .

(١٣) انظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي ٤٢٠ .

(١٤) شرح شواهد المغني للبغدادي ١/٢٤٩ .

(١٥) انظر البغداديات ٤٢٠ .

(١٦) انظر الأمالي الشجرية ١/٣٨.

(١٧) انظر المحتسب لابن جني ١/٢٣٥ .

(١٨) خزانة الأدب للبغدادي ١١/١٤٧ .

(١٩) مجالس العلماء ٣٥.

(٢٠) انظر الجمل ٢٣ .

(٢١) الكتاب ١/٢٥٥ (ب)، ٢/٧٥ (هـ).

(٢٢) الكتاب ١/٢٥٦ (ب)، ٢/٧٧ (هـ). وانظر المقتضب للمبرد ٤/٢٩٦ . الأصول لابن السراج ٢/٤٦، ٥٤ . الإيضاح العضدي للفارسي ١/٢٩٣ . اللمع لابن جني ١٤٤ ، ١٤٥ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ١/١٥٧ . شرح اللمع لابن برهان العكبري ١/٢٣٣ .

(٢٣) انظر البغداديات ٤٢٠ .

(٢٤) السابق نفسه .

(٢٥) الأمالي الشجرية ١/٣٨.

(٢٦) السابق نفسه.

(٢٧) انظر تحفة الغريب للدماميني بحاشية المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١/٩٩.

(٢٨) انظر خزانة الأدب للبغدادي ١١/١٥١. وشرحه لأبيات المغني ١/٢٥٠ - ٢٥٢.

(٢٩) انظر مغني اللبيب ١/٤٦.

(٣٠) انظر تحفة الغريب للدماميني بحاشية المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١/٩٩.

(٣١) إنباه الرواة للقفطي ٢/٢٠١.

(٣٢) نزهة الألباء ٩١.

(٣٣) انظر أمثلة ذلك في الجمل ٦٩، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٤.

(٣٤) أمالي الزجاجي ٦٠، ٦١. وانظر الخبر في مجالس العلماء للزجاجي ٢٢٠ - ٢٢٣. الأشباه والنظائر ٢/١٨ - ٢١.

(٣٥) الحج من الآية ١٧.

(٣٦) البيت لجرير. ورواية البيت في الديوان ص: ٤٣١:

«يكفي الخليفة أنّ الله سَرْبَلَهُ»

والخواتيم: جمع (خاتام) لغة في الخاتم.

(٣٧) الأمالي ٦٢.

(٣٨) انظر الكتاب ١/٢٨ بولاق، ١/٥٩ هارون.

(٣٩) انظر الأشباه والنظائر ٣/١٩.

(٤٠) انظر النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري - عرض ونقد. د. محمد آدم الزاكي ص: ٥٣، ٥٤.

(٤١) انظر النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم. د. محمد آدم الزاكي ص: ٥٤، ٥٥.

(٤٢) انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٢/١٠٦. الهمع ١/٢٣٢.

(٤٣) انظر شرح المفصل ٣/١١٤. التسهيل ٢٨. شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٣. المساعد ١/١١٥. تعليق الفرائد ٢/١٢٢. الهمع ١/٢٣٣.

(٤٤) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٨.

(٤٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٤.

(٤٦) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨.

(٤٧) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المسائل: ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٣. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي ٤٠٤، ٤٠٥.

(٤٨) انظر الإنصاف مسألة: ٧٥، ٧٦.

(٤٩) انظر الإنصاف مسألة: (٧٧) ٢/٥٥٩ - ٥٧. شرح المفصل ٧/٢٠.

(٥٠) الإنصاف ٢/٥٦٢.

(٥١) انظر الكتاب ١/٢٨٣ (ب)، ٢/١٣٩ (هـ).

(٥٢) قد تكون (إنَّ) ـ المكسورة الهمزة المشددة ـ حرف جواب بمعنى (نعم) . انظر مغني اللبيب ١/٣٧، ٣٨.

(٥٣) انظر شرح المفصل ٨/٥٩.

(٥٤) انظر مغنى اللبيب ١/٤٩٠، ٤٩١.

(٥٥) انظر الأمالي ٦٢.

(٥٦) انظر الأصول ١/٢٣٢.

(٥٧) انظر التسهيل ٦٢. شرح التسهيل ٢/١٣. شرح الكافية الشافية ١/٢٣٦. شواهد التوضيح ١٤٨.

(٥٨) ورد الحديث في صحيح مسلم في كتاب اللباس والزينة. باب: تحريم تصوير صورة الحيوان ١٤/٩٢، ٩٣ بثلاث روايات:

١ ـ إن أشد الناس عذاباً يومَ القيامة المصوِّرون.

٢ ـ إنَّ من أشدِّ أهلِ النارِ يومَ القيامة عذاباً المصوِّرُون.

٣ ـ أشدُّ الناسِ عذاباً يومَ القيامة المصورون.

(٥٩) أخرجه البخاري في: ١٩ ـ كتاب التهجد. رقم الحديث ١٠٨٢.

(٦٠) انظر الكتاب ١/٢٨١ (ب)، ٢/١٣٤ (هـ).

(٦١) انظر شرح المفصل ٣/١١٤.

(٦٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٩. وشرح جمل الزجاجي ١/٤٤٢.

(٦٣) ضرائر الشعر ١٧٩. وانظر شرحه لجمل الزجاجي ١/٤٤٢.

(٦٤) تعليق الفرائد للدماميني ٢/١٠٦.

(٦٥) انظر مغني اللبيب ٢/٤٩١.

(٦٦) وقيل (إن) الثانية تكرير للأولى، وقيل: الخبر محذوف تقديره: مفترقون يوم القيامة، أو نحو ذلك، والمذكور تفسير له إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/١٤١.

(٦٧) الأمالي ٦٢.

(٦٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤١٧، ٤١٨.

(٦٩) انظر الكشاف للزمخشري ٣/٢٨.

(٧٠) انظر تفسير البحر المحيط ٦/٣٥٩.

(٧١) انظر المصدر السابق نفسه.

(٧٢) معاني القرآن للفراء ٢/٢١٨.

(٧٣) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي المصري النحوي المقرىء. كان إماماً علامةً، بصيراً بالقراءات وعللها، إماماً في النحو واللغة والتفسير، عارفاً بالفقه وأصوله، طويل الباع في الأدب (ت ٦٤٣هـ) إنباه الرواة ٢/٣١١. معرفة القراء الكبار للذهبي ٢/٦٣١. بغية الوعاة ٢/١٩٢. طبقات المفسرين للداودي ١/٤٢٥.

(٧٤) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الإمام تاج الدين أبو اليُمن الكندي، النحوي اللغوي المقرىء المحدث

الحافظ (ت٦١٣هـ). إنباه الرواة ٢/١٠. معرفة القراء الكبار للذهبي ٢/٥٨٦. بغية الوعاة ١/٥٧٠.

(٧٥) الأمالي ٢٣٩ ـ ٢٤١. وانظر الخبر في مجالس العلماء ٩. الإنصاف ٢/٧٠٣، ٧٠٤. معجم الأدباء ١/١٨٥، ١٦/١١٩. تذكرة النحاة لأبي حيان ١٧٧، ١٧٨. الأشباه والنظائر ٣/١٥، ١٦.

(٧٦) حكى الرضي في شرح الكافية ١/١١٢ أن الكسائي أوجب النصب فلا يجوز إلا: فإذا هو إياها. وقيل: لعل الصواب ما حكاه الزجاجي: إذ لو أنكر الكسائي الرفع لرد سيبويه عليه بما ورد في التنزيل.
انظر تحفة الغريب للدماميني بحاشية المنصف ١/١٨٩. حاشية الأمير على المغني ١/٨٠.

(٧٧) انظر الإنصاف مسألة (٩٩) ٢/٧٠٢.

(٧٨) انظر المصدر السابق ٢/٧٠٤.

(٧٩) عزا (ابن هشام) هذا القول لـ(أبي بكر بن الخياط)، انظر المغني ١/٩١. وقد ذكر (أبو حيان) في (التذكرة) أن هذا هو رأي الكوفيين، وأشار إلى رأي (ابن الخياط) بقوله:
وأما مسألة (الكسائي) فالرفع لا يجوز غيره، كما تقول خرجت فإذا عبدُ اللهِ قائمٌ، قال (أبو بكر بن الخياط) تقديره: خرجت فبحضرتي عبدالله، (فإذا) بمنزلة (بحضرتي) ظرفاً من مكان، وجائز أن يجيء معها الحال، تقول: خرجت فإذا عبدالله قائماً، كما تقول: خرجت فبحضرتي عبدالله قائماً، فإن أدخلت (أل) فالرفع خبر عن (عبدالله) ولا يجوز نصبه؛ لأنه معرفة، والحال لا تكون معرفة. فلما بطلت الحال رجع إلى الرفع؛ لأنه لا ناصب له. وتذكرة النحاة١٧٩.

(٨٠) انظر تذكرة النحاة ١٧٩، المغني ١/٩١.

(٨١) المرتجل لابن الخشاب ١٦٢.

(٨٢) انظر الإنصاف ٢/٧٠٥. التذكرة ١٧٩.

(٨٣) الإنصاف ٢/٧٠٥ التذكرة ١٨٠.

(٨٤) مجالس العلماء ١٠ وانظر الإنصاف ٢/٧٠٤. التذكرة ١٨٠.

(٨٥) انظر الإنصاف ٢/٧٠٥، ٧٠٦. التذكرة ١٨٠.

(٨٦) انظر شرح الكافية للرضي ٢/١١٣.

(٨٧) انظر الجنى الداني ٣٧٥.

(٨٨) تذكرة النحاة ١٨١.

(٨٩) هو الحسن بن أبي الحسن أبو سعيد البصري، قرأ القرآن على حِطَّان الرُّقاشي عن أبي موسى. روى القراءة عنه يُونس بن عُبيد وأبو عمرو بن العلاء. (ت ١١٠هـ). انظر معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٦٥.

(٩٠) الفاتحة من الآية ٥.

(٩١) مغني اللبيب ١/٩١.

(٩٢) المختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ٧. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطي ١٢٢. تفسير البحر المحيط ١/٢٣.

(٩٣) انظر إتحاف فضلاء والبشر ١٢٢. تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان بهامش تفسير البحر المحيط ١/٢٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ١/٧٥.

(٩٤) المغني ١/ ٩١، ٩٢.

(٩٥) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/١٤٢، ١٤٣.

(٩٦) المصدر السابق ٤/١٤٢.

(٩٧) انظر المغني ١/٩٢.

(٩٨) انظر السابق نفسه.

(٩٩) السابق نفسه.

(١٠٠) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/١٠٤.

(١٠١) الإنصاف ٢/٧٠٤.

(١٠٢) الأعراف ١٠٨. الشعراء ٣٣.

(١٠٣) الشعراء ٣٢.

(١٠٤) يونس من الآية ٢١.

(١٠٥) طه ٢٠.

(١٠٦) الأنبياء من الآية ٩٧.

(١٠٧) يس من الآية ٢٩.

(١٠٨) يس ٧٧.

(١٠٩) أخرجه البخاري في ١٩ ـ كتاب التهجد. باب مايكره من التشديد في العبادة. الحديث رقم ١٠٧٩.

(١١٠) انظر الأمالي الشجرية ١/٢٢٩، ٢٣٠.

(١١١) الأمالي الشجرية ١/٢٣٠.

(١١٢) انظر طبقات الزبيدي ٦٩.

(١١٣) مغني اللبيب ١/٨٨. وانظر رد الخطيب البغدادي على هذه التهمة في تاريخ بغداد ١٢/١٠٥.

(١١٤) انظر تذكرة النحاة ١٧٩. مغني اللبيب ١/٨٨، ٨٩.

(١١٥) انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٤٦٤.

(١١٦) انظر الإنصاف ٢/٧٠٤. تذكرة النحاة ١٨٠.

(١١٧) انظر أخبار النحويين البصريين ٦٤. إنباه الرواه ٢/٣٥٠.

(١١٨) المجادلة من الآية ١٩.

(١١٩) الخصائص ١/١١٧.

(١٢٠) التذكرة ١٨٠.

(١٢١) شرح الكافية للرضي ٢/١١٣.

(١٢٢) السابق نفسه.

(١٢٣) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباري الأزهري، المعروف بالأمير، عالم بالعربية. أكثر كتبه حواش وشروح، أشهرها حاشيته على مغني اللبيب (ت١٢٣٢هـ) انظر الأعلام للزركلي ٧/٢٩٨.

(١٢٤) حاشية الأمير على المغني ١/٨٠.

(١٢٥) المؤمنون ١١.

(١٢٦) الأنعام من الآية ١٦٠

(١٢٧) (مِجَنّي): المجن ـ بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون ـ الترس. (كاعبان) و(معصر): صفتان تدلان على أن الجارية دخلت عصر شبابها.

يصف الشاعر كيف خرج بعد زيارته لجارية مكث عندها حتى أصبح، فخشيتْ أن يراه الناس إذا خرج من عندها، فأرسلت إلى أختيها، ومشى في جملتهنّ مستتراً بهن عن أعين الرقباء حتى جاوز الحي.

(١٢٨) يهجو الشاعر رجلاً ادعى نسبه في بني كلاب، فذكر له أن بطونهم عشرة، ولا نسب له معلوم في أحدهم.

وقيل البيت للنواح الكلابي كما في: العيني ٤/٤٨٤. الدرر ٢/٢٠٤. ونسب في الأشباه والنظائر ٣/٥١ للأعور بن البراء الكلابي.

(١٢٩) الأمالي ١١٧، ١١٨. وانظر الخبر في مجالس العلماء للزجاجي ٤١. تذكرة النحاة لأبي حيان ١٦٠ الأشباه والنظائر ٢/٢٢.

(١٣٠) الخصائص ٢/٤١١.

(١٣١) انظر المذكر والمؤنث لابن التُسْتُري الكاتب ٩٦. المذكر والمؤنث لابن جني ٨٥.

(١٣٢) الكتاب ٢/١٧٣ (ب)، ٢/٥٦٢، ٥٦٣ (هـ).

(١٣٣) الكتاب ٢/١٧٥ (ب)، ٣/٥٦٧ (هـ).

(١٣٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٦٦. المقتضب للمبرد ٢/١٤٩. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٠٩. الأصول في النحو لابن السراج(٣)/٤٧٧. المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢/٢٣٨.

شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٦٦٧. شرح الكافية للرضي ٢/١٥٠. تفسير البحر المحيط ٤/٢٦١. ارتشاف الضرب ١/٣٦٣. المساعد ٢/٧٦. الهمع ٥/٣٠٨.

(١٣٥) انظر البرهان في علوم القرآن ٣/٣٦٥.

(١٣٦) انظر المحتسب ١/٢٣٧.

(١٣٧) الحاقة من الآية ٧.

(١٣٨) انظر المذكر والمؤنث للأنباري ٢/٢٣٩، المذكر والمؤنث لابن التستري ٨٦. المذكر والمؤنث لابن جني ٧٣.

(١٣٩) انظر المذكر والمؤنث لابن التستري ٥٠، ٦٢، ٦٣. المذكر والمؤنث لابن جني ٥٠، ٥٩.

(١٤٠) الخصائص ٢/٤١٥.

(١٤١) ورد في المغني أن مذهب الأخفش في إعراب (مذ) إذا وليها الاسم مرفوعاً أن تكون ظرفاً مخبراً به عما بعده، ومعناها بين وبين مضافين. انظر مغني اللبيب ١/٣٣٥.

(١٤٢) الأمالي ١٤٤، ١٤٥. وانظر إنباه الرواة ٢/٣٧٢ وقد ورد الخبر في مجالس العلماء ص٥٣ بذكر (منذ) بدلاً من (مذ). وكذلك في معجم الأدباء لياقوت ٧/١٢٣.

(١٤٣) انظر رصف المباني للمالقي ٣٨٧. شرح الأشموني ٢/٢٠٧.

(١٤٤) (مُذْ) ساكنة؛ لأنه لم يلتق في آخرها ما يوجب لها الحركة ـ مثل (منذُ) ـ فإن لقيها ساكن بعدها ضمت لالتقاء الساكنين، نحو: مُذُ اليوم ومُذُ الليلة. ومنهم من يكسرها على أصل الساكنين إذا التقيا، فيقول مُذِ اليوم ومُذِ الليلة. ضمن ضم فعلي الإتباع لضمه الميم. انظر شرح عيون الإعراب لابن فضال ٢٨٦. شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٥.

(١٤٥) الكتاب ٣٠٨/٢ بولاق. ٢٢٦/٤ هارون.

(١٤٦) انظر الجمل للزجاجي ١٤٠. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٥/١. الإيضاح العضدي للفارسي ٢٧٤/١. معاني الحروف للرماني ١٠٣. اللمع ١٣٠. التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٨٤/١. أسرار العربية ٢٧٠، ٢٧١. شرح المفصل ٩٤/٤. شرح الجمل لابن عصفور ٥٣/٢. المقرب ١٩٥. رصف المباني ٣٨٥ الجنى الداني، ٣٠٤. شرح الأشموني ٢٢٨/٢، ٢٢٩. الهمع ٢٢٣/٣ ـ ٢٢٥.

(١٤٧) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٢٧/١ بتصرف.

(١٤٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٨، ٤٥.

(١٤٩) انظر شرح عيون الإعراب ٢٠٥. أسرار العربية ٢٧١. شرح المفصل ٤٦/٨، ٤٧.

(١٥٠) انظر الكتاب ١٢٢/٢ بولاق. ٤٥٠/٣ هارون، ٣٩٢/٢ بولاق ٤٠٥/٤ هارون. المقتضب ٣١/٣. معاني الحروف للرماني ١٠٣. المقتصد ٨٥٥/٢. شرح عيون الإعراب ٢٠٥ أسرار العربية ٢٧٠. الإنصاف ٣٨٣/١. شرح المفصل ٩٤/٤، ٤٦/٨. رصف المباني ٣٨٧. شرح الأشموني ٢٢٩/٢.

(١٥١) انظر شرح الكافية للرضي ١١٨/٢، التذكرة ٩.

(١٥٢) انظر شرح اللمع للعكبري ١٩٢/١. المقتصد للجرجاني ٨٥٤/٢. العوامل المائة بشرح الأزهري ١٩٣.

(١٥٣) انظر شرح اللمع للعكبري ١٩٢/١. المقتصد ٨٥٤/٢. شرح المفصل ٩٤/٤. الجنى الداني ٣٠٤. الهمع ٢٢٥/٣. المساعد ٥١٤/١.

(١٥٤) انظر رصف المباني للمالقي ٣٨٧.

(١٥٥) انظر النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري. د. محمد آدم الزاكي ٣٠٥.

(١٥٦) انظر تذكرة النحاة لأبي حيان ٩، ١٠. الجنى الداني ٣٠٤. الهمع ٢٢٥/٣.

(١٥٧) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٥٤/٢: الحال (الآن) وما في معناها كالساعة والحين واليوم والليلة، وكل اسم زمان أضفته إلى نفسك؛ قرب أو بعد، نحو: يومنا وشهرنا وعامنا. وكل اسم أشرت إليه، نحو: هذا العام، وهذا الشهر، وهذه الأيام الثلاث؛ لأنك لم تشر إليه إلا وأنت قد قدرته حاضراً. ولم تضفه إلى نفسك إلا على هذا المعنى. فهذا هو الحال.

(١٥٨) شرح الجمل لابن عصفور ٥٤/٢.

(١٥٩) انظر المغني ٣٣٥/١، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥١٤/١.

(١٦٠) انظر حروف المعاني والصفات للزجاجي ٢٩. معاني الحروف للرماني ١٠٣. شرح عيون الإعراب ٢٠٤. شرح الأشموني ٢٢٨/٢، ٢٢٩.

(١٦١) انظر شرح اللمع للعكبري ١٩١/١. المقتصد ٨٥٦/٢، ٨٥٧. شرح المفصل ٩٤/٤، ٤٦/٨.

(١٦٢) البقرة من الآيات: ٦٣، ٨٤، ٩٣.

(١٦٣) البقرة من الآية ٣٤. الإسراء من الآية ٦١. الكهف ٥٠.

(١٦٤) آل عمران من الآية ٥٥. المائدة من الآية ١١٠ و١١٦.

(١٦٥) انظر الإنصاف مسألة (٥٦) ٣٨٢/١. شرح المفصل ٤٥/٨، ٤٦.

(١٦٦) انظر الإنصاف ١/٣٩٢.

(١٦٧) انظر شرح المفصل ٨/٤٦.

(١٦٨) انظر شرح الجمل ٢/٦٠.

(١٦٩) انظر السابق ٢/٥٣.

(١٧٠) انظر الإنصاف ١/٣٩١.

(١٧١) انظر المصدر السابق ١/٣٩٢، ٣٩٣.

(١٧٢) شرح المفصل ٨/٤٦.

(١٧٣) انظر الإنصاف ١/٣٨٢، ٣٩١. شرح المفصل ٨/٤٦.

(١٧٤) (أين) و(كيف) من الأسماء غير المتمكنة. والذي أوجب بناءها تضمنها معنى الحرف؛ فهما يفيدان الاستفهام كما تفيده همزة الاستفهام؛ فأين سؤال عن المكان، وكيف: سؤال عن الحال وإنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين. وكانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات. انظر أسرار العربية ٣٢. شرح المفصل ٣/٨٠.

(١٧٥) انظر الأمالي ١٤٤، ١٤٥.

(١٧٦) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري عرض ونقد د. محمد آدم الزاكي ص ٣٠٥.

(١٧٧) السابق نفسه.

(١٧٨) انظر حدّ الحرف في الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٤.

(١٧٩) وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة. وقيل: هما مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر. مغني اللبيب ١/٣٣٦.

(١٨٠) انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ١/٣٢، ٣٣.

(١٨١) الأمالي ١٤٥.

(١٨٢) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري ٣٠٤.

(١٨٣) الأمالي ١٤٥.

(١٨٤) السابق نفسه.

(١٨٥) السابق نفسه.

(١٨٦) الجمل ١٤٠. وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/١٦٢.

(١٨٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦١.

(١٨٨) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٢٧.

(١٨٩) انظر شرح الجمل لابن هشام ٢٢٠.

(١٩٠) انظر المغني ١/٣٣٥. ووافقه السيوطي في الهمع ٣/٢٢٤.

(١٩١) الأمالي ١٤٥.

(١٩٢) انظر الجنى الداني للمرادي ٥٦١ - ٥٦٤، مغني اللبيب ١/١٢٣.

(١٩٣) الكتاب ١/٣٧٧ بولاق، ٢/٣٤٩ هارون.

(١٩٤) انظر الأصول لابن السراج ١/٢٨٨ . الإيضاح العضدي للفارسي ١/٢٣٠ . معاني الحروف للرماني ١١٨ . أسرار العربية للأنباري ٢٠٩ . الإنصاف مسألة (٣٧) ١/٢٧٨ ـ ٢٨٧ . شرح المفصل ٨/٤٨ . البسيط لابن أبي الربيع ٢/٨٥٣، ٨٥٤ . وغيرهم .

(١٩٥) الكتاب ١/٣٧٧ بولاق، ٢/٣٤٩، ٣٥٠ هارون .

(١٩٦) انظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٤١١ . شرح الكافية للرضي ١/٢٤٤ .

(١٩٧) انظر شرح المفصل ٨/٤٨، المغني ١/١٢٢ .

وذكر (السيوطي) في (الهمع) ٣/٢٨٥، ٢٨٦ أنه أنكر بعض الكوفيين منهم (الفراء) حرفية (حاشا)، وقال : إنها : فعل أبدا لقولهم : حاشا يُحاشى وإن الجر بعدها بلام مقدرة، والأصل : حاشا لزيد، لكن كثر الكلام بها، فاسقطوا اللام وخفضوا بها .

(١٩٨) انظر شرح المفصل ٨/٤٨ . المغني ١/١٢٢ . شرح الأشموني ٢/١٦٥ .

(١٩٩) انظر شرح المفصل ٨/٤٨ . الجنى الداني ٥٦٢ . المغني ١/١٢٢ .

(٢٠٠) انظر أمالي الزجاجي ١٤٥ . الجنى الداني ٥٦٢ . المغني ١/١٢٢ . شرح الأشموني ٢/١٦٥ .

(٢٠١) انظر المقتضب ٤/٣٩١ .

(٢٠٢) انظر الجنى الداني ٥٦٢ . المغني ١/١٢٢ . شرح الأشموني ٢/١٦٥ .

(٢٠٣) انظر اللمع ١٢٥، ١٢٦ .

(٢٠٤) انظر الواضح للزبيدي ٩١ . المقتصد للجرجاني ٢/٧١٦، ٧١٧ . المقرب ١٩٥ . تسهيل الفوائد ١٠٥ .

(٢٠٥) انظر الجنى الداني ٥٦٢ .

(٢٠٦) انظر رصف المباني ٢٥٥ . المغني ١/١٢٢ . شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢/١٦٥ . أبا الأصبغ : بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين : اسم رجل .

(٢٠٧) الجمل ٢٣٢ .

(٢٠٨) قال (الزجاجي) في (مجالس العلماء) ص٤ قال (اليزيدي) : فقلت له : ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها . ورفعتُ، فقال : لا لبس هذا من لحني ولا من لحن قومي .

(٢٠٩) الأمالي ٢٤١ ـ ٢٤٣ . وانظر مجالس العلماء ٣ ـ ٥ . طبقات النحويين واللغويين ٤٢ ـ ٤٤ إنباه الرواة ٤/١٣٦ ـ ١٣٨ . همع الهوامع ٢/٨٠ . الأشباه والنظائر ٣/٢٣، ٢٤ .

(٢١٠) انظر الكتاب ١/٢١، ٢٨، ٢٣٥ بولاق . ١/٤٥، ٤٦، ٥٧، ٢/٣٧ هارون . المقتضب ٤/٨٧، ١٩٠ . الأصول ١/٨٢، ٨٣ . الواضح للزبيدي ٦٣ . اللمع لابن جني ٨٥ . التبصرة والتذكرة للصيمري ١/١٨٥، ١٨٨ . الأزهية للهروي ١٩٥ . المقتصد للجرجاني ١/٤٠٠ . شرح عيون الإعراب لابن فضال ١٠١ . شرح المفصل ١/١٠٨، ٧/١١١، ١١٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٨ . تسهيل الفوائد ٥٢، ٥٣ . الجنى الداني ٤٩٣ . المغني ١/٢٩٣ .

(٢١١) انظر التبيين للعكبري ٣٠٨ ـ ٣١٤ مسألة (٤٦) .

(٢١٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٢ .

(٢١٣) ذكر (أبو علي) في (كتاب الشعر) أن (ليس) ليستْ بفعل على الحقيقة، وإنما أجْرَوها مُجْرَى الأفعال في اللفظ،

كما أجروا (ما) مُجْرَاها، وكما أن أخواتِها أُجْرِيَتْ مُجراها.

وأضاف بأنها لا تُوَصَلُ بها (ما) التي تكون مع الفعل في تقدير المصدر كما وصَلُوها بأخواتها ثم قال: فهذا يُبيِّنُ أنها ليسَتْ بمنزلةِ أخواتِها، وأنه قيل فيه: إنَّه فِعْلٌ للشَّبَهِ اللفظي. انظر كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ص: ١٠،٩. المسائل الحلبيات ص: ٢١٠ وما بعدها. رصف المباني ٣٦٨. الجنى الداني ٤٩٤. المغني ١/٢٩٣.

(٢١٤) انظر الجنى الداني ٤٩٤. المغني ١/٢٩٣.

(٢١٥) رصف المباني ٣٦٨.

(٢١٦) انظر الجنى الداني ٤٩٤. المغني ١/٢٩٣.

(٢١٧) انظر الأصول ١/٨٢، ٨٣.

ونقل عنه (ابن فضال المجاشعي) قوله: وكان (أبو بكر بن السراج) يقول: كنت أقول (ليس) فعل منذ أربعين سنةٍ تقليداً. والأظهر في (ليس) أنها فعل. شرح عيون الإعراب ١٠١.

(٢١٨) انظر ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ العالم اللغوي ابن بري ص: ١٠٩.

(٢١٩) البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ص٢٢١ وصدر البيت في الديوان:

تزْهَى كَتَـائِبُ خُضْرٌ ليس يَعْصِمُها

(٢٢٠) انظر الإيضاح العضدي ١/١٤٥، ١٤٦. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٩٥.

(٢٢١) انظر رصف المباني للمالقي ٣٦٩.

(٢٢٢) انظر الجنى الداني ٤٩٥، ٤٩٦. المغني ١/٢٩٤. الهمع ٢/٨٠.

(٢٢٣) الجنى الداني ٤٩٦. وانظر المغني ١/٢٩٥.

(٢٢٤) انظر الازهية للهروي ١٩٥. الأمالي الشجرية ١/١٩٥. رصف المباني ٣٧٠.

(٢٢٥) أورد (الفارسي) شواهد على أن (إلا) دخلت في غير موضعها، نحو قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ - الجاثية من الآية ٣٢ - وقول الأعشى:

وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلا اغْتِرارا

أي: نحن إلا نظن ظنًّا، وما اغتر اغترارا إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرَّغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي؛ لعدم الفائدة فيه.

وأجيب: بأن المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة، أي: إلا ظنًّا ضعيفا وإلا اغتراراً عظيماً.

انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٧، ٣٩٨. الجنى الداني ٤٩٦، ٤٩٧. مغني اللبيب ١/٢٩٤، ٢٩٥. خزانة الأدب ٣/٣٧٤ (هارون).

(٢٢٦) انظر المسائل الحلبيات للفارسي ٢٢٧ وما بعدها. شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٧، ٣٩٨. الجنى الداني ٤٩٦، ٤٩٧. المغني ١/٢٩٤، ٢٩٥. الهمع ٢/٨١.

(٢٢٧) انظر الجنى الداني ٤٩٧. مغني اللبيب ١/٢٩٥. الهمع ٢/٨١.

(٢٢٨) انظر حاشية الأمير على المغني ١/٢٢٨.

(٢٢٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٨.

(٢٣٠) يس من الآية ١٥.

(٢٣١) الكتاب ١/ ٢٩ بولاق، ١/ ٥٩ هارون.

(٢٣٢) انظر المقتضب ٤/٤٠٦.

(٢٣٣) الأصول ١/ ٩٠.

(٢٣٤) الجمل للزجاجي ١٠٦.

(٢٣٥) طبقات النحويين واللغويين ٣٥.

(٢٣٦) الأحزاب ٥٦.

(٢٣٧) ورد في المزهر ١/ ٤٤٠: وفي المقصور والممدود لابن السكيت، يقال: بغلة سفواء إذا كانت سريعة.

(٢٣٨) البدرة: كيس فيه مقدار من النقود.

(٢٣٩) الأمالي ٢٢٦، ٢٢٧.

(٢٤٠) انظر (مشكلات كتاب سيبويه وآثارها في النحو العربي) رسالة دكتوراه للباحثة من ص: ٩٥ ـ ١١٠.

(٢٤١) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٠.

(٢٤٢) المائدة ٦٩.

(٢٤٣) انظر الإنصاف ١/ ١٨٥ المسألة (٢٣).

(٢٤٤) انظر المغني ٢/ ٤٧٤.

(٢٤٥) انظر شرح التصريح ١/ ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢٤٦) انظر شرح السيرافي ٣/ ١٦. الإنصاف ١/ ١٨٧. التبين ٣٤٢، ٣٤٣، الإملاء ١/ ٢٢٢ شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥٤.

(٢٤٧) انظر الكتاب ١/ ٢٩٠ب، ٢/ ١٥٥هـ.

(٢٤٨) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣١، ٣٢. شرح كتاب سيبويه للرماني ٢/ ١٥٤ (أ) الكشاف ١/ ٦٣٢. البحر المحيط ٣/ ٥٣١. الإملاء ١/ ٢٢٢.

(٢٤٩) انظر النحو الوافي لعباس حسن ١/ ٦٦٧ ـ ٦٧٠.

(٢٥٠) هذه القراءة مروية عن ابن عباس وعبدالوارث عن أبي عمرو. انظر المختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٢٠، البحر المحيط ٧/ ٢٤٨.

(٢٥١) مجالس ثعلب ٢٦٢.

(٢٥٢) المؤمنون من الآية ٩٩.

(٢٥٣) الحجر ٢٣.

(٢٥٤) انظر البحر المحيط ٧/ ٢٤٨. شرح الأشموني بحاشية الصبان عليه ١/ ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢٥٥) اللامات ٤٢.

(٢٥٦) انظر طبقات النحويين واللغويين ١١٩.

مراجـــع البحـــث

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدمياطي / دار الندوة الجديدة بيروت ـ لبنان.

(٢) أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي/ تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ـ دار الاعتصام. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان/ تحقيق د. مصطفى النَّماس. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

(٤) الأزهية ، للهروي / تحقيق عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ.

(٥) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري/ تحقيق محمد البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. مطبعة الترقي ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

(٦) الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي/ دار الحديث للطباعة والنشر. بيروت. لبنان. الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(٧) الأصول في النحو، لابن السراج/ تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة . بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(٨) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس/ تحقيق د. زهير زاهد. عالم الكتب. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

(٩) الأعلام للزركلي / الطبعة الثالثة.

(١٠) أمالي الزجاجي، لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق وشرح عبدالسلام هارون. المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.

(١١) الأمالي الشجرية، لابن الشجري / دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت.

(١٢) الأمالي النحوية، لابن الحاجب / تحقيق هادي حسن حمودي. مكتبة النهضة العربية ـ عالم الكتب. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.

(١٣) إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
(١٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي / تحقيق أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي بالقاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
(١٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر ببيروت.
(١٦) الإيضاح العضدي. لأبي علي الفارسي / تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. دار العلوم للطباعة والنشر. الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
(١٧) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي / تحقيق د. مازن المبارك. دار النفائس ببيروت. الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.
(١٨) البرهان في علوم القرآن، للزركشي / دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ـ لبنان.
(١٩) البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع / تحقيق د. عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي ببيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
(٢٠) بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية. بيروت ـ لبنان (بدون).
(٢١) البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري / تحقيق د: طه عبد الحميد طه الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
(٢٢) تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي. دار الكتاب العربي بيروت.
(٢٣) التبصرة والتذكرة، للصيمري / تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى، مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

(٢٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري / تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي. بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
(٢٥) تحفة الغريب للدماميني بحاشية المنصف من الكلام على مغني ابن هشام. المطبعة البهية المصرية.
(٢٦) تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي / تحقيق د. عفيف عبدالرحمن. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
(٢٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك / تحقيق د. محمد كامل بركات دار الكتاب العربي. القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
(٢٨) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني / تحقيق د. محمد المفدى. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
(٢٩) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان / دار الفكر. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
(٣٠) التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الدَّاني. دار الكتاب العربي ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
(٣١) الجمل في النحو، للزجاجي / تحقيق د. علي الحمد. مؤسسة الرسالة. دار الأمل. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
(٣٢) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي / تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل. دار الآفاق الجديدة ببيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣.
(٣٣) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي / صنعة د. إميل يعقوب. دار النفائس للطباعة والنشر ببيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
(٣٤) حاشية الخضري علي ابن عقيل.
(٣٥) حاشية الأمير علي المغني، لمحمد الأمير / دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٣٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني / دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٣٧) حروف المعاني والصفات للزجاجي / تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢.

(٣٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية لعبد القادر البغدادي / تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣٩) الخصائص، لابن جني / تحقيق محمد النجار. دار الهدي للطباعة والنشر ببيروت - لبنان. الطبعة الثانية (بدون).

(٤٠) الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، للشنقيطي / دار المعرفة ببيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٣م.

(٤١) الدرُّ المصُون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي / تحقيق وتعليق علي معوض، وعادل عبد الموجود، وجاد مخلوف جاد، وزكريا النوتي. دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٤٢) ديوان جرير. دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٤٣) ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت / تحقيق د. شكري فيصل. دار الفكر.

(٤٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي / تحقيق د. أحمد الخراط. دار القلم بدمشق. الطبعة الثانية ١٤٨٥هـ.

(٤٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / طبعة الحلبي.

(٤٦) شرح التسهيل، لابن مالك / تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

(٤٧) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور / تحقيق د. صاحب أبو جناح. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ١٤٠٠هـ.

(٤٨) شرح أبيات مغني اللبيب، صنعة عبد القادر البغدادي / تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق. دار المأمون للتراث. مكتبة دار البيان بدمشق. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣.

(٤٩) شرح عيون الإعراب، للمجاشعي/ تحقيق د. حنّا جميل حدّاد. مكتبة المنار بالأردن ـ الطبعة الأولى ١٤٨٦هـ.
(٥٠) شرح الكافية الشافية، لابن مالك/ تحقيق د. عبد المنعم هريدي. دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
(٥١) شرح الكافية في النحو، لرضيّ الدين الاستراباذي/ دار الكتب ببيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
(٥٢) شرح كتاب سيبويه للرماني/ نسخة مصورة عن المخطوط المحفوظ بمكتبة فيض الله رقم ١٩٨٤.
(٥٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي/ الجزء الأول المطبوع ـ تحقيق د. رمضان عبد التواب. ٦. محمود حجازي. د. محمد عبد الدائم/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
(٥٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي / مخطوط. نسخة مصورة عن النسخة المحفوظة بدار الكتب القومية رقم ١٣٧نحو.
(٥٥) شرح اللمع، لابن برهان للعكبري / تحقيق د. فائز فارس. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
(٥٦) شرح المفصل، لابن يعيش/ عالم الكتب ببيروت ـ مكتبة المتنبي بالقاهرة.
(٥٧) الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري/ تحقيق مفيد قميحة. دار الكتب العلمية ببيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
(٥٨) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. عالم الكتب ببيروت.
(٥٩) صحيح البخاري/ دار الشعب. القاهرة.
(٦٠) صحيح مسلم بشرح النووي/ دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
(٦١) ضرائر الشعر، لابن عصفور/ تحقيق إبراهيم محمد ـ دار الأندلس. الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

(٦٢) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني/ تحقيق د. محمد زغلول سلام، و د. محمد مصطفى هدارة. منشأة المعارف بالاسكندرية. (بدون).
(٦٣) طبقات المفسرين، للداودي / تحقيق علي عمر. مكتبة وهبه، القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
(٦٤) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر.
(٦٥) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بهامش أوضح المسالك لابن هشام. الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
(٦٦) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني بشرح الشيخ خالد الأزهري/ تحقيق د. البدراوي زهران - دار المعارف بمصر. الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
(٦٧) الكتاب، لسيبويه / تحقيق عبد السلام هارون. عالم الكتب.
(٦٨) الكتاب، لسيبويه/ طبعة بولاق.
(٦٩) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي/ تحقيق وشرح د. محمود الطناحي. مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
(٧٠) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري/ الطبعة الأخيرة ١٣٨٥هـ. شركة الحلبي.
(٧١) لسان العرب، لابن منظور. دار صادر ببيروت. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
(٧٢) اللمع، لابن جني/ تحقيق حامد المؤمن - عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
(٧٣) اللامات، لأبي القاسم الزجاجي/ تحقيق مازن المبارك، دار الفكر. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
(٧٤) مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي/ تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة. دار الرفاعي بالرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٧٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني/ تحقيق علي ناصف، د. عبدالحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي. القاهرة ١٣٨٦هـ.
(٧٦) مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه/ عني بنشره ج. برجشترارسر - مكتبة المتنبي بالقاهرة.
(٧٧) المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري/ تحقيق د. طارق الجنابي. دار الرائد العربي ببيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
(٧٨) المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب/ تحقيق الجنابي. دار الرائد هريدي. مكتبة الخانجي بالقاهرة. دار الرفاعي بالرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
(٧٩) المذكر والمؤنث، لابن جني/ تحقيق د. طارق نجم عبدالله. دار البيان العربي. جدة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
(٨٠) المرتجل، لابن الخشّاب/ تحقيق علي حيدر. دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
(٨١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي/ دار الفكر (بدون).
(٨٢) المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي/ تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم بدمشق - دار المنارة ببيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
(٨٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي/ دراسة وتحقيق صلاح الدين السنكاوي - مطبعة العاني ببغداد (بدون).
(٨٤) المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل/ تحقيق محمد كامل بركات. دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ.
(٨٥) مشكلات كتاب سيبويه وآثارها في النحو العربي، د. زينب سباك/ رسالة دكتوراه ١٤١١هـ.
(٨٦) معاني الحروف، للرماني/ تحقيق د. عبدالفتاح شلبي. دار الشروق. جدة. الطبعة الثانية.
(٨٧) معاني القرآن للفراء/ عالم الكتب. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

(٨٨) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج/ شرح وتحقيق د. عبدالجليل شلبي. دار الحديث بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
(٨٩) معجم الأدباء، لياقوت الحموي/ دار إحياء التراث العربي ببيروت (بدون).
(٩٠) معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون/ مكتبة الخانجي بمصر. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.
(٩١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم/ وضعه محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.
(٩٢) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي/ تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة. بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
(٩٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي ببيروت.
(٩٤) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني/ تحقيق د. كاظم بحر المرجان ـ منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية. دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
(٩٥) المقتضب، للمبرد/ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ عالم الكتب ببيروت.
(٩٦) المقرب، لابن عصفور / تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري مطبعة العاني ببغداد. الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
(٩٧) ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد العالم اللغوي ابن بري/ تحقيق ودراسة د. حنا جميل حداد ـ منشورات جامعة اليرموك (بدون).
(٩٨) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري عرض ونقد/ د. محمد آدم الزاكي ـ المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٤هـ/ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤/ ١٩٨٥م.
(٩٩) النحو الوافي، لعباس حسن/ دار المعارف بمصر. الطبعة الخامسة.
(١٠٠) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري/ تحقيق د. إبراهيم

السامرائي. مكتبة المنار، الأردن. الزرقاء. الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١٠١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي/ الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

(١٠٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي / تحقيق د. عبد العال مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت ١٣٩٥هـ.

(١٠٣) الواضح في علم العربية، للزبيدي/ تحقيق د. عبدالكريم خليفة.

(١٠٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان/ تحقيق إحسان عباس. دار صادر.

تم بحمد الله